مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها: رؤية مقترحة

إعداد

د/ أماني عبد الحميد محمد أحمد شكر
مدرس أصول التربية كلية التربية – جامعة الإسكندرية

المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ملخص الدراسة

شهد المجتمع المصري خلال الفترة الماضية- شأنه في ذلك شأن كثير من المجتمعات- تحولات كثيرة وكبيرة أثرت في جوانب الحياة كافة: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، وأفرزت مظاهر وظواهر استرعت الانتباه وجذبت الأنظار على سبيل المثال لا الحصر: انتشار الزواج العرفي، وزواج القاصرات، وفتح الكاميرات بين الشباب، والابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي، واختراق المواقع الإلكترونية، والتجسس، وسرقة البيانات،.....وغيرها.

وقد يرجع ارتكاب الشباب لمثل هذه المخالفات القانونية- بصورة كبيرة- إلى عدم المعرفة بالقانون الأمر الذي يجعل تعزيز الثقافة القانونية ضرورة تفرضها الظروف القومية والمحلية الراهنة، وهنا يأتي دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات بعد أن ثبت من خلال نتائج الدراسات فاعليتها في الاضطلاع بهذه المهمة.

وفي سبيل تحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي؛ وذلك بالعرض المفصل لماهية الثقافة القانونية، ومبررات تعزيز الثقافة القانونية بين شباب المجتمع المصري، وكذلك العرض المفصل للكيفية التي يمكن- من خلالها- أن تسهم الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية بين الطلاب، كما استعانت الباحثة بإحدى أدوات هذا المنهج وهي: الاستبانة؛ وذلك للتعرف على واقع دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها، والوقف على أوجه القوة؛ لتدعيمها، وأوجه القصور؛ لإيجاد حلول لها.

وتوصلت الدراسة إلى أن واقع دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية المرتبطة بالمبادئ الأساسية للقانون والثقافة القانونية المنظمة لشئون الطلاب في الجامعة يتم بدرجة متوسطة، أما دورها في تعزيز الثقافة المهنية والثقافة المهنية المرتبطة بالواقع المعيش يتم بدرجة منخفضة وبصورة عامة دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية بجوانبها الأربعة لدى طلابها يتم بدرجة منخفضة الأمر الذي يتطلب رؤية مقترحة لتصحيح المسار.

الكلمات المفتاحية: *الثقافة- الثقافة القانونية- الجامعات.*

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

The role of the university in promoting legal culture among its students: a proposed vision

Abstract

Egyptian society, like many other societies, has witnessed many major transformations in the past period that have affected all aspects of life: economic, political, cultural, and social. They have produced phenomena that have drawn attention and attracted attention, for example, but not limited to: the spread of customary marriage, the marriage of minors, the opening of cameras among young people, blackmail on social media, hacking of websites, spying, data theft, and others.

The commission of such legal violations by young people may be largely due to a lack of knowledge of the law, which makes the promotion of legal culture a necessity imposed by current national and local circumstances. Here comes the role of social upbringing institutions, primarily educational institutions, especially universities, after studies have proven their effectiveness in undertaking this task.

In order to achieve this, the study followed the descriptive approach; by presenting in detail the nature of legal culture, and the justifications for promoting legal culture among the youth of Egyptian society, as well as presenting in detail the manner in which universities can contribute to promoting legal culture among students. The researcher also used one of the tools of this approach, which is the questionnaire; in order to identify the reality of the university's role in promoting legal culture among its students, and to identify the strengths; to support them, and the shortcomings; to find solutions for them.

The study concluded that the reality of the university's role in promoting legal culture related to the basic principles of law and the legal culture regulating student affairs at the university is at a medium level, while its role in promoting professional culture and professional culture related to living reality is at a low level. In general, the university's role in promoting legal culture in its four aspects among its students is at a low level, which requires a proposed vision to correct the path.

***Keywords**: Culture - Legal culture - Higher education institutions.*

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

المقدمة

تسعى المجتمعات المتحضرة إلى خلق الوعي العام لدى أفرادها؛ ومن خلال نشر الثقافات المتعلقة بجوانب الحياة كافة: الصحية، والبيئية، والقانونية، والأمنية، والاقتصادية؛ لبناء مجتمع واع وقادر على التصدي لكل الهجمات التي تستهدف كينونته، وأسسه التي نشأ عليها ومن أهم أنواع الوعي العام في المجتمع هو الوعي القانوني، والذي يتحقق من خلال التوسع في طرح ونشر الثقافة القانونية. ومن أهم مقاصد الثقافة القانونية هي معرفة الأفراد ما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، ووعيهم- كذلك- بحدود مسؤوليتهم الفردية، وعلاقتهم ببعضهم كأفراد، والعلاقة بين المنظومة المجتمعية وبين الدولة؛ لذلك للثقافة القانونية أهمية كبرى بخاصة في المجتمع تميزها عن الثقافات الأخرى؛ بوصفها أحد الروافد المهمة التي تقوي الشخصية الفردية، وتمكن ممتلكيها من مواجهة الحياة؛ لأنها تمس جميع جوانب الحياة إذ يتأثر المجتمع- بطبيعته- بثلاثة أطر مهمة لتنظيمه؛ وهي: الأخلاقي، والديني، والقانوني، وبدونها يصبح المجتمع فوضويًا يسوده قانون الغاب.

ونظرًا لأن العلم بالقانون واحترامه من الأمور المفترضة في المواطن؛ تأتي مهمة المؤسسات الأكاديمية في تعزيز الثقافة القانونية؛ بوصفها تساعد- من دون شك- في انتظام عجلة المجتمع، ونشر الأمن والاستقرار الذي يؤدي إلى التعايش السلمي بين الطوائف كافة داخل البلد؛ فيشعر- عندئذ- الجميع بنعمة احترام القانون، وما يترتب عن ذلك من تقدم ونهضة في نواحي الحياة كافة، وتوفير عديد من الجهود التي تبذلها الدولة - وبخاصة الأجهزة الأمنية- لضبط الأمن والاستقرار داخل المجتمع بشكل عام، وتقليص الملفات والقضايا المطروحة- والتي هي نتاج الجهل بالقانون - أمام القضاء.

كما أضحى نشر الثقافة القانونية أمرًا ملحًا في الجامعات؛ بوصفها- في الأصل- مؤسسات اجتماعية تربوية علمية أوجدها المجتمع لتحقيق أهدافه وغاياته؛ من خلال إيجاد وسيط منظم، يساعد في تنمية شخصية الفرد من جميع الجوانب بشكل متكامل ومتوازن يُمكنه من اكتساب القيم، والاتجاهات، والمعارف، والأنماط السلوكية التى تجعله فردًا سويًا، وتدرأ عنه الانحراف والفساد والخلل القيمي الذى أوجدته عوامل الهدم فى المجتمع، وهذا ما أظهرته نتائج دراسات: الفضالي(٢٠١٦)، Nurmuhammad(2019)، (فرج،

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

٢٠٢١)، Vasyliuk et al(2023)، فيما يتعلق بفاعلية التعليم كإحدى آليات تعزيز الثقافة القانونية. وتضم الجامعات– بطبيعتها– الأفراد في مرحلة الشباب، وهي مرحلة ذات طبيعة خاصة، يغلب على الشباب فيها الحماسة، والحساسية، والاندفاع، والجرأة، والاستقلالية، والنزوع نحو تأكيد الذات، ويبدأون فيها– على قلة خبراتهم، ومعارفهم– بالتفكير في خيارات الحياة والمستقبل، الزواج، التعليم، الثروة؛ مما قد يؤدي بهم إلى ارتكاب المخالفات القانونية.

وقد تمثل هذا التوجه عالميًا في إنشاء المراكز المتخصصة لإدراج ونشر مفردات الثقافة القانونية بين أفرادها؛ ففي كندا تأسست منظمة خدمة التعليم القانوني العام والمعلومات في كل مقاطعة، وأبرزها: نيو برونزويك (PLEIS–NB) في عام ١٩٨٩، وهي منظمة خيرية غير ربحية أُسست؛ لتزويد سكان نيو برونزويك بمعلومات عن القانون وتقديم دورات بهدف فهم كيفية عمل النظام القانوني، وزيادة الوعي بكيفية تأثير القانون على أنشطة الحياة اليومية، والتعرف على مجالات معينة من القانون؛ كي يتمكن الفرد من التصرف وفقًا لحقوقه ومسؤولياته؛ فضلًا عن تحسين قدرة الأفراد على التعامل مع المشكلات القانونية؛ من خلال نشر مجموعة كبيرة ومتنوعة من الكتيبات والمواد التعليمية بشأن موضوعات تتراوح ما بين القانون الجنائي، وقانون الأسرة، وقانون المستهلك، والعنف الأسري، والتخطيط للمستقبل، والتخطيط العقاري. وتقرر المنظمة القضايا القانونية أو الموضوعات التي يجب تغطيتها؛ من خلال إجراء الأبحاث الملبية حاجات الأشخاص الذين يواجهون تحديات معينة في الوصول إلى المعلومات، وذلك بالتعاون الوثيق مع مجموعات ومنظمات المجتمع في جميع أنحاء المقاطعة، ومع العديد من الإدارات الحكومية(New Brunswick, 2018, Para.6).

وفي الولايات المتحدة أُنشئ مركز التعليم المدني الذي يقدم التطوير المهني للمعلمين، والمواد التعليمية للمدارس العامة والخاصة في المراحل: الابتدائية، والثانوية، وما بعد الثانوية(Center for Civic Education, 2009, p2)، وأنشئ– كذلك– مركز القانون والمجتمع والعدالة في كل جامعة من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية؛ أي نشر

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

الثقافة القانونية أضحى توجهًا عالميًا، وإحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تطوير المناهج(Center for Law, Society, and Justice , 2009, Para2)

واستهدفت هذه المبادرات– في مضمونها– ضبط سلوك الأفراد، وتنمية قدرتهم على مواجهة المواقف الحياتية بغير جهل، وبالتالي تجنبهم التعرض للمساءلة القانونية، فضلًا عن إكسابهم الاتجاهات الإيجابية بشأن تطبيق القانون، واحترامه، وتعزيز القيم والمبادئ القانونية؛ لإعداد المواطن الصالح الذى يجعل من القانون حاكمًا لتصرفاته، ومعاملاته اليومية، وجزءًا من ممارساته؛ الأمر الذي يتطلب أن تحذو مصر حذو هذه الدول.

وفيما يتعلق بالمجتمع المصري؛ قد شابته ظروف وعوامل مستجدة صارت جزءًا من الشخصية المصرية، وجعلت من نشر الثقافة القانونية أمرًا حيويًا، ومن أبرز هذه العوامل: العولمة، وانعكاستها في جانبها: الاجتماعي، والثقافي؛ فيما نتاجه زيادة معدلات الفقر، والتفكك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، والتحرر من القيود الأخلاقية والأعراف عبر نشر المعلومات وسهولة حركتها، والعمل على إيجاد ثقافة عالمية، وعولمة اتصال، وتوحيد القيم. فتركز العولمة على مفهوم الثقافة الشمولية متجاوزة الخصائص: التاريخية، والقومية، والسياسية للشعوب؛ أي: بناء حدود مختلفة للتأثير بعيدًا عن الحدود الوطنية والقيم الذاتية للمجتمعات، وهي– الحدود– إحدى أهم الوسائل التي تعتمدها العولمة؛ لمحاربة الفكر المجتمعي، وثقافة الشعوب.

ومن العوامل الأكثر أهمية في تشكيل الشخصية المصرية التحول الثقافي الذي يشهده العالم اليوم، م وخاصة في المجال التكنولوجي والثورة المعلوماتية التي أحدثت تغيرًا في المواقف، والاتجاهات، والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع، وجعلت العالم أكثر اندماجًا، وساهمت في انتقال عديد من المفاهيم، والقناعات، والمفردات، والأذواق، فيما بين الثقافات والحضارات وعملت على تغيير الثقافة الموروثة والقيم والمعتقدات مما كان لهذا له عميق الأثر في تغيير أنماط السلوك وسمات الشخصية المصرية.

فضلًا عن التغييرات التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال لا الحصر: ما حملته ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وما بعدها من انعكاسات تمثلت في: ارتفاع معدلات الجريمة، وانتشار بعض مظاهر البلطجة في الشارع المصري وسيادة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

حالة من الانفلات الأمني، وإرتفاع معدلات البطالة، وإرتفاع معدل الفقر، وتدني مستوى المعيشة، وشهد الخطاب الدينى حالة من الفوضى والتعددية، وانتشرت ظاهرة العنف، وتراجع فى طبيعة القيم التى يبثها إلى المواطنين(عاصم،٢٠٢٠، ص٢)، وتعديل الدستور، وإقرار قانوني: التظاهر، ومكافحة الإرهاب ... وغيرها، كل هذا أثر على سمات الشخصية المصرية، وأدى إلى تكوين اتجاهات مختلفة حول الفعل ورد الفعل المصاحب لمثل هذه التطورات؛ الأمر الذي يجعل تعزيز الثقافة القانونية لدى الشباب في مصر مطلبًا ملحًا؛ فالوعي القانوني وتعزيز ثقافة احترام القانون ضرورة تفرضها الظروف القومية والمحلية الراهنة.

مشكلة الدراسة

شهد المجتمع المصري خلال الفترة الماضية– شأنه في ذلك شأن كثير من المجتمعات– تحولات كثيرة وكبيرة أثرت في جوانب الحياة كافة: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، وأفرزت مظاهر وظواهر استرعت الانتباه وجذبت الأنظار على كلا المستويين: العام، والخاص، وقد أثارت هذه التحولات وما ارتبط بها من ظواهر اجتماعية، كثيرًا من الجدل والنقاش، وبخاصة بين المثقفين والمتخصصين في فروع العلم المختلفة.

وفي هذا السياق يمكن القول إن المجتمع المصري يمر بفترة حرجة من حياته تسودها اهتزاز القيم واضطراب المعايير القيمية والأخلاقية، وانتشار الفساد؛ حيث كشفت دراسة(عوض، ٢٠٢٣) عن وجود خلل قيمي مخيف تمثل في بزوغ بعض القضايا المجتمعية، وبخاصة بين الشباب الجامعي وهو ما قد يعزى إلى طبيعة المرحلة التي ينتقل فيها الفرد من مرحلة المراهقة إلى مرحلة النضج، وما يشوبها من تغيرات نفسية وسلوكية، كما تتسم هذه المرحلة بالقوة، والنشاط، والقدرة علي العمل والإنجاز، وتتميز بشدة الحساسية للأوضاع الجديدة، وبروح المغامرة، والتصدي للواقع ومشكلاته. وتعد تلك المرحلة– كذلك– اختيار وتخطيط للمستقبل؛ إلا أنها تفتقر للخبرة والتجربة وتحتاج إلى الإعداد والتأهيل اللازمين؛ لمواجهة الحياة، وما يزيد من حدوث هذا الخلل بين الشباب الجامعي استخدامهم مواقع التواصل الاجتماعي، والتطبيقات التكنولوجية(ص٣).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ومن أبرز القضايا المجتمعية المنتشرة بين الشباب الجامعي في المجتمع المصري: الزواج العرفي، وزواج القاصرات، والعنف، وفتح الكاميرات بين الشباب، والابتزاز على وسائل التواصل الاجتماعي، واختراق المواقع الإلكترونية (القرصنة)، والتجسس، وسرقة البيانات، وإدمان المشروبات الكحولية والمخدرات، وبيع الأعضاء، والهجرة غير المشروعة، والعنف، والغش في الامتحانات.....وغيرها؛ كنتائج لهذه التحولات، وجدير بالذكر أن بعض الظواهر – كالزواج العرفي، أو زواج القاصرات– لم تكن حديثة، ولكن تشير الإحصائيات إلى زيادة نسبة حدوثها، وشمولها فئات وطبقات لم يكن يشملها من قبل؛ فضلًا عن وجود دعوات تنادي صراحةً بالخروج عن قيم المجتمع(الصقار،٢٠١٧، فقرة٢)

وقد يرجع ارتكاب الشباب لمثل هذه المخالفات القانونية– بصورة كبيرة– إلى الجهل بالقانون؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة نشر الثقافة القانونية بين الشباب، وهنا يأتي دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات بعد أن ثبت من خلال نتائج الدراسات فاعليتها في الاضطلاع بهذه المهمة.

ومما يجعل أهمية تدريس الثقافة القانونية أمرًا ملحًا في الجامعات المصرية؛ ضعف وسائل غرس الثقافة القانونية منذ الصغر بين النشء، وتهيئتهم للتعرف على قواعدها الملزمة بحماية الحقوق وفرض الواجبات بشكل أدى إلى زيادة المخالفات القانونية، حيث أشارت دراسة(السيد، ٢٠١١) إلى التدني الواضح في مستوى الثقافة القانونية لطلاب التعليم الثانوي؛ حيث لم يحو محتوى كتب: الدراسات الاجتماعية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية، والتربية القومية المقررة على طلاب أي اشارات مباشرة أو ضمنية للثقافة القانونية. كما أكدت دراسة(فرج،٢٠٢١) بتحليلها محتوى كتب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقررة على المرحلة الثانوية إلى تدني مستوى الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية، وخلو تلك المناهج من الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية. كما أظهرت نتائج دراسات:(إدريس،٢٠١٤)، (السوداني، ٢٠٢٢)، (الشرباصي،٢٠٢٢) عن تدني مستوى نشر الثقافة القانونية بين

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

طلاب الجامعات المصرية؛ برغم كونها- الثقافة القانونية- إحدى مسؤوليات الجامعة المجتمعية.

ويمكن الخلوص- في ضوء ما تقدم- إلى حاجة الشباب المسيسة إلى تعلم- فضلًا عن المثل والقيم الأخلاقية- القوانين المنظمة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات؛ لئلا يقعوا فريسة للضياع والانهيار، ووفق لهذا السياق؛ تتحدد تساؤلات الدراسة فيما يأتي:

١. ما ماهية الثقافة القانونية؟
٢. ما الأصول النظرية لنشأة مفهوم الثقافة القانونية؟
٣. ما مبررات الإهتمام بتعزيز الثقافة القانونية بين الشباب في المجتمع المصري؟
٤. ما واقع دور الجامعات المصرية في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها؟
٥. ما الرؤية المقترحة؛ لتعزيز الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعة؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ أبرزها:

١. تحديد الإطار المفاهيمي، والأصول النظرية لنشأة مفهوم الثقافة القانونية.
٢. توضيح مبررات تعزيز الثقافة القانونية بين شباب المجتمع المصري.
٣. تعرف أبرز ممارسات الجامعات؛ لتعزيز الثقافة القانونية.
٤. تعرف واقع دور الجامعات المصرية في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها؛ للوقوف على نواحي القوة لتعزيزها، والتعرف على أوجه الخلل؛ لعلاجها.
٥. التوصل إلى رؤية مقترحة يمكن أن تساعد في إعادة هيكلة الجامعات؛ لتطوير نوعية التعليم الجامعي، ومواصفات مخرجاته.

أهمية الدراسة:

تعزى الأهمية النظرية للدراسة إلى ما يأتي:

١. طبيعة القضية محل الدراسة، ألا وهى احترام القانون وسيادته، وعلاقته بحقوق الإنسان، والتى أضحت قضية تحظى بأولوية فى الوقت الراهن؛ وتضاعف الأهمية فى علاقتها بالمجتمع الجامعي والشباب مستقبل الأمة، وخطورة قصور اضطلاع الجامعات بدورها حيال قضية تعزيز الثقافة القانونية بين الشباب وفي هذا السياق، تعرض الدراسة رؤية

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

تحليلية لمفهوم الثقافة القانونية، والمفاهيم الأخرى ذات الصلة، والجذور الفكرية لنشأة المفهوم.

٢. أهمية مرحلة الجامعة في تزويد المجتمع بقوى بشرية مؤهلة، ومدربة، وعلى درجة عالية من الكفاءة والجودة؛ مما يحد من جملة الصراعات والانتهاكات والمخالفات التى تسود المجتمع الأكاديمى والمجتمع الخارجي؛ من خلال الارتقاء بالثقافة القانونية.

وتتمثل الأهمية التطبيقية في: اقتراح إجراءات تصحيحية عند التخطيط لسياسات الجامعات؛ لرفع كفاءة خريجي الجامعة من منظور الثقافة القانونية، يعد أحد الروافد البارزة التي تجعل من الفرد أداة قادرة على مواجهة الحياة بغير جهل، وتجعل المجتمع قادرًا على حماية أفراده، ومؤسساته بثقافة وعلم وقدره عالية؛ ومن ثم فإن نشر وتنمية ثقافة الوعي بالقانون من أهم مجالات التنمية في أي مجتمع من المجتمعات.

مصطلحات الدراسة

الثقافة القانونية:

تعددت تعريفات الثقافة القانونية؛ بوصفها من أكثر المفاهيم إثارة للجدل، كما أنها ترتبط بعدد من المضامين مثل: سيادة القانون، واحترام القانون، والعدالة، وحقوق الإنسان. وتعرفها الدراسة الحالية بأنها: إصلاح تربوي تعليمي من مهام المؤسسات التعليمية وتعرف الدراسة الحالية الثقافة القانونية على أنها: جملة المعارف القانونية ذات الأهمية الاجتماعية التي يدرسها الطلاب في مختلف التخصصات، والتي تساعد في التعامل القانوني الصحيح مع القضايا المجتمعية المعاصرة والراهنة؛ حتى لا يقعوا في أخطاء قانونية من دون قصد بسبب عدم علمهم بالقواعد القانونية في مثل هذه الأمور.

منهج الدراسة وأدواته

أُعتمد في الدراسة- نظرًا لطبيعة القضية المعالجة، وأهداف دراستها- على المنهج الوصفي؛ وذلك بالعرض المفصل لماهية الثقافة القانونية، بدءًا بمفهومها، وخصائصها، وأبعادها، والجذور الفكرية لنشأة المفهوم؛ وصولًا إلى مبررات تعزيز الثقافة القانونية بين شباب المجتمع المصري، وكذلك العرض المفصل للكيفية التي يمكن- من خلالها- أن

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

تسهم الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية بين الطلاب، وانتهاءً برؤية مقترحة يمكن- من خلالها- تحقيق ذلك في الجامعات المصرية.

كما استعانت الباحثة بإحدى أدوات هذا المنهج وهي: الاستبانة؛ وذلك للتعرف على واقع دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها، والوقف على أوجه القوة؛ لتدعيمها، وأوجه القصور؛ لإيجاد حلول لها، وذلك بعد تحكيم الاستبانة وعرضه على مجموعة من أعضاء هيئه التدريس المتخصصين في الميدان وتعديله في ضوء أرائهم ووضعه في الصورة النهائية لتطبيقه على عينة من طلاب الفرق النهائية بالكليات التربوية، والطبية، والعلمية، والإنسانية بجامعة الإسكندرية بعد الحصول على خطابات معتمدة موجهه لعمداء الكليات لتسهيل مهمة الباحثة في تطبيق الإستبانة على الطلاب.

حدود الدراسة

للدراسة عدد من الحدود الأساسية هي ما يلي:

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة الميدانية في التطبيق على عينة ممثلة من طلاب الفرق النهائية بالكليات التربوية، والطبية، والعلمية، والإنسانية بجامعة الإسكندرية بوصفهم الأجدر على التقويم الصادق بعد المرور بالبرنامج ككل.

الحدود المكانية: تُجرى الدراسة الميدانية على جامعة الإسكندرية بعدد(٤) من كليات جامعة الإسكندرية حتى تكون العينة ممثلة تمثيلًا جيدًا مقسمة ما بين كليات تربوية(كلية التربية)، وطبية(كلية الصيدلة)، وعلمية(كلية الزراعة)، وإنسانية(كلية التجارة).

الحدود الزمانية: طبقت أداة الدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الصيفي في الفترة من ٢-٧-٢٠٢٤ وحتى ٢٧- ٧-٢٠٢٤.

وفي ضوء ذلك تأتي محاور الدراسة على النحو الآتي:

المحور الأول: الثقافة القانونية: الماهية، والمبررات، ويتضمن:

أولًا: مفهوم الثقافة القانونية والمفاهيم ذات الصلة.

ثانيًا: خصائص الثقافة القانونية.

ثالثًا: أهمية نشر الثقافة القانونية للفرد والمجتمع.

رابعًا: أبعاد الثقافة القانونية.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

خامسًا: الأصول النظرية لنشأة مفهوم الثقافة القانونية.

سادسًا: مبررات تعزيز الثقافة القانونية في المجتمع المصري.

المحور الثاني: الجامعات وتعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها، ويتضمن:

أولًا: دور الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها.

ثانيًا: أبرز ممارسات الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها.

ثالثًا: واقع دور الجامعات المصرية في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها.

رابعًا: رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها.

وفيما يلي عرض لتلك المحاور

المحور الأول: الثقافة القانونية: الماهية والمبررات:

أولًا: مفهوم الثقافة القانونية والمفاهيم ذات الصلة:

يجمع مفهوم الثقافة القانونية بين مفهومي: الثقافة، والقانون ومن المعروف أن الثقافة تُعرف بأنها ذلك الكل المعقد أو المركب الذي يشمل مجموعة من الأفكار، والمعتقدات، والعادات، والتقاليد، والاتجاهات، والقيم، والقوانين، والأخلاق، وأساليب التفكير التي يكتسبها الإنسان؛ بوصفه عضوًا في المجتمع؛ من خلال التنشئة الاجتماعية، والتي تميز مجتمعًا عن آخر. وتختلف أنماط الثقافة في مدى شمولها؛ فهناك أنماط تشمل جميع أفراد المجتمع الواحد(العموميات)، كما أن هناك كثيرًا من الخصوصيات التي تشمل جماعة معينة داخل المجتمع الواحد، كما أن ثمة بدائل وهي عناصر ثقافية متعددة للفرد حرية الاختيار من بينها.

أما القانون: هو كلمة ذات أصل يونانيّ، وتعني العصا، والتي تُفسّر بمعنى النظام، والالتزام بالقواعد، وانتشر مصطلح القانون في أنحاء العالم كافة ، بوصفه جزءًا من ثقافات الشعوب، وفي هذا السياق يهمنا القانون في سياقه الاجتماعي؛ أي: متعلق بالمجتمع، وبحياة الناس بشكل عام. وعليه؛ فالقانون هو: اللوائح الموضوعة من قبل أعضاء المجتمع(السلطة التشريعية)، وتدخل حيز التنفيذ بعد التصديق عليها؛ لتنظم سلوك الأعضاء؛ في ضوء اهتمامات المجتمع؛ لضمان العيش المتناغم بين الناس في الوقت الذي يعيشون فيه معًا، ويترتب على مخالفتها توقيع الجزاء المناسب(Njiri, 2020, p4).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ويعد استخدام مصطلح الثقافة القانونية حديثًا نسبيًا؛ حيث بدأ في الظهور في القرن العشرين عندما نشر Lawrence Friedman مقال بعنوان" الثقافة القانونية والتنمية الاجتماعية" في عام ١٩٦٩م، ووصفها بحلقة الوصل بين القانون والمجتمع، وعرفها على أنها: جزء من الثقافة العامة التي تتكون من مواقف وقيم حول القانون ونحوه؛ مما يؤثر في تكوين العلاقة مع القانون، وبالتالي يؤثر في وضع النظام القانوني في المجتمع (ČEHULIĆ,2021, p258)

وظهر الارتباط بين الثقافة والقانون واضحًا في في كتابات علماء القانون وعلماء الاجتماع الثقافي؛ أمثال: Friedrich Carl, Joseph Kohler, Max Weber, Gustav Radbruch, and Hermann Heller ؛ ليشير إلى مرحلة أعلى في تطوير القانون واعتبار القانون إنجاز ثقافي وجزء من الثقافة التي يكتسبها الفرد– بوصفه عضوًا في المجتمع– وأحد المكتسبات غير المادية للثقافة و عُرفت الثقافة القانونية– في هذا السياق– بأنها: المعرفة بالقواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية، والتى يجب أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا فى المجتمع؛ بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها؛ وذلك فى إطار فلسفة المجتمع، وأهدافه، وتعبر–كذلك– عن إعلاء القانون وتطويره كقيمة اجتماعية؛ أي نوع من "الثروة القانونية" للمجتمع.

وبذلك تقف الثقافة القانونية ما بين القانون والثقافة دون وجود أي حدود واضحة بين كلا الاتجاهين؛ إذ يصعب الفصل ما بين الثقافه القانونية والثقافة العامة؛ نظرًا للانتشار الواسع لنطاق فهمها؛ فالثقافة القانونية تعد الخلفية الثقافية للقانون، والتي تساعد في بناء القوانين، ومنحها المعنى الخاص بها، بما في ذلك دور القانون بالمجتمع، ودور المصادر القانونية المختلفة والسلطة الفعلية للمؤسسات كافة؛ لذلك لا يمكن للثقافة القانونية أن تنفصل عن القانون فالثقافة القانونية تعد جزءًا من الثقافة العامة التي تتضمن القانون ذاته.

وعلى النقيض، يركز آخرون على التصورات والمواقف تجاه القانون وتنفيذ القانون، أو حتى بشكل أكثر واقعية، على الطرق المناسبة لحل الخلافات، ومعالجة النزاعات، والتى تتضمن مدى اعتقاد المواطن بنزاهة الأحكام والتشريعات التى تطبق عليه وعليه

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

يمكن تصنيف الثقافة القانونية إلى ثقافة قانونية داخلية توصف بأنها الاتجاهات نحو القانون من قبل مجموعة محددة من الناس وهم ممثليه أو ما يطلق عليهم" خبراء القانون" مثل المدعين العامين، والقضاه، والمحامين، والثقافة القانونية الخارجية ويقصد بها اتجاه عامة الأفراد نحو القانون(Zimmermann, 2016, p29).

ومن ثم تعد الثقافة القانونية للشخص إصلاحًا تعليميًا تربويًا يتضمن اكتساب الطلاب المعرفة والفهم والتنفيذ الواعي لمتطلبات القانون في حياتهم خلال مراحل التعليم ومن وجهة النظر هذه، يمكن تشكيل وتحسين الثقافة القانونية في مراحل مختلفة من الحياة والتعليم الرسمي؛ بوصفها تعتبر عنصرًا مهمًا في التعليم ما قبل المدرسة، وحتى مرحلة التعليم الجامعي، وتتمحور حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يلزم الوقوف عليها واكتسابها؛ لكى يسك الفرد– مستقبلًا– سلوكًا قانونيًا سليمًا تجاهها.

ويعد مفهوما: الوعي القانوني، والتربية القانونية من أبرز المفاهيم ذات الصلة والمتداخلة مع مفهوم الثقافة القانونية؛ فيستخدم مفهوم الوعي القانوني– غالبًا– كمفهوم مرادف لمفهوم الثقافة القانونية؛ أو وثيقة الصلة ومتداخل خاصة في علم الاجتماع القانوني المعاصر، لذا تعد دراسة هذه المصطلحات في الدراسات القانونية والعلوم الاجتماعية– لعدم استقرارها– محفوفة بالجدل. ومن الناحية النظرية وبتحليل هذين المفوهومين يلحظ أن" الثقافة القانونية" تصف جانبًا من الثقافة العامة المرتبطة بالقانون، والمؤسسات والجهات القانونية، والسلوكيات؛ أي: أنها تشير إلى ظاهرة المستوى الكلي(الجماعي)؛ بينما يشير الوعي القانوني عادةً إلى مزيج من الأفكار والمشاعر التي تعبر عن موقف الناس من القانون، والظواهر القانونية في الحياة العامة، والتي تظهر في جانب الممارسة أو التطبيق الفعال للمعارف القانونية المكتسبة، وهو ما يعني أن الوعي القانوني– بوصفه أحد مكونات الثقافة القانونية– مرتبط بالجانب التنفيذي للمعلومات والحقائق القانونية(Kozhukhova, et al, 2018, p4).

أما التربية القانونية تعني عملية منهجية بغرض التأثير في وعي ووجدان الفرد القانوني– ففي الوقت الراهن لم تعد قاصرة على المتخصصين في مجال القانون بسبب تعقد الحياة – إذ تستهدف تنشئتة قانونيًا وإكسابه السلوك القانوني ليكون إنسانًا مسؤولًا، ذا

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

دور فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية؛ من خلال التزامه بواجباته، والدفاع عن حقوقه، وعليه فإنها تؤدي إلى تعزيز مجموعة من السلوكيات التي تهدف في المحصلة النهائية إلى رسم علاقة المواطن بوطنه وبالآخرين، وتشمل علاقة الفرد بالمجتمع، وعلاقة الفرد بالجماعة، والجماعة بالجماعة الأخرى، وهو ما تنشده المجتمعات الناجحة ضمن مفاهيم (الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمواطنة)، باعتبار ذلك أسمى المسؤوليات الاجتماعية للمواطن الصالح(Nabiyevna, 2022, p18).

ولا تعد التربية القانونية تعليمًا قانونيًا متخصصًا؛ بل خبرات تعليمية منظمة توفر للطلاب أساسيات القانون في المجتمع، وتشعرهم بأهميته، وتهيئهم لتعرف حقوقهم ومسؤولياتهم، وتنمي لديهم المهارات اللازمة للمشاركة المدنية، واتخاذ القرار، والتفكير الناقد، وتكوين المواقف الإيجابية حول القانون ونظام العدالة والمواطنة المسؤولة.

مما سبق يمكن القول إن ثمة تعريفات متعددة للثقافة القانونية تناول كل منها أحد جوانبها؛ فهناك من نظر إليها على أنها المعلومات والمعارف التي تخص أهل القانون واتجاهاتهم نحوها؛ من خلال كليات القانون والأنشطة المرتبطة بها، والبعض رأى أنها ثقافة عامة يجب أن يكتسبها ويلم بها جميع الأفراد على اختلاف تخصصاتهم؛ لأنها ثقافة تنظيمية في المجتمع؛ الأمر الذي جعل دائرة المفهوم تتسع لأن تكون الثقافة القانونية إصلاح تربوي تعليمي من مهام المؤسسات التعليمية.

وتعرف الدراسة الحالية الثقافة القانونية على أنها: جملة المعارف القانونية ذات الأهمية الاجتماعية التي يدرسها الطلاب في مختلف التخصصات، والتي تساعد في التعامل القانوني الصحيح مع القضايا المجتمعية المعاصرة والراهنة؛ حتى لا يقعوا في أخطاء قانونية من دون قصد بسبب عدم علمهم بالقواعد القانونية في مثل هذه الأمور.

وفي ضوء ما سبق نستخلص أن الثقافة القانونية:

- جزء من الثقافة العامة للفرد، يكتسبها كعضو أساسى وفعال فى المجتمع، وفى ضوء فلسفة المجتمع، وأهدافه.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

– تتضمن بعدين، الأول: شخصى، يرتبط بالفرد نفسه وما يتعرض له من مشكلات قانونية تحتاج الى معرفته بالقانون، والآخر: مجتمعى يفرض على الجميع العلم بالقانون واحترام القانون معًا.

– مجموعة المعارف والقيم المتعلقة بالقواعد والقوانين، تتمحور حول قضايا مجتمعية، يتسنى للفرد– من خلالها– معرفة حقوقه والالتزام بواجباته المنصوص عليها.

– تستند إلى أسس تشريعية؛ لكنها لا تقتصر على جوانب القانون الرسمية، وتتغير تبعًا لتغير القانون، وتغير المكان، وتغير اهتمامات المجتمع

– تهم جميع فئات المجتمع الواحد؛ ما بين الأطفال والكبار، طلاب أو مهنيين؛ إذ يحتاج الجميع إلى ثقافة القانون، والالتزام بالقواعد؛ ليسلكوا سلوكًا قائمًا على احترام قوانين مجتمعهم، بدلًا من الخوف من العقوبة أو إساءة التعامل مع القانون؛ لضمان تحقيق العدالة.

– تعد من أهم مسؤوليات المؤسسات التعليمية؛ إذ تشكل– من خلال المقررات والأنشطة– في جميع المراحل التعليمية؛ بدءًا من مرحلة رياض الأطفال، وحتى مرحلة التعليم الجامعي.

ثانيًا:خصائص الثقافة القانونية:

يصف مفهوم الثقافة القانونية العلاقة القائمة بين القانون والثقافة من جهة، والمجتمع والفرد من جهة أخرى، وذلك باعتبار القانون نتاج ثقافة المجتمع، وجزءًا من ثقافة الفرد– بوصفه عضًوا فى المجتمع– التى يكتسبها، ولذلك تتميز الثقافة القانونية عامة كغيرها من أنواع الثقافات الآخرى بمجموعة من السمات التي أوضحتها عدة دراسات منها: Wang(2020)، المرسى(٢٠٢٢)، (Koval 2021 et al) كما يأتي:

١. ثقافة إنسانية: حيث يمثل القانون صياغة بشرية ذات معنى وواقع يضفيه عليه الإنسان، وترتبط هذه الثقافة بعلاقته بغيره من أفراد المجتمع، وعلاقته بمؤسساته وتتضمن الأفكار الأساسية للمساواة، والشرعية، والعدالة، والديمقراطية، والإنسانية.

٢. ثقافة مكتسبة: فتمثل الثقافة القانونية التقاليد وأسلوب الحياة الذي يكتسبه أفراد المجتمع من خلال التعلم، بما في ذلك أساليب التفكير المتكررة، والمشاعر، والأفعال التي

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

أصبحت أنماطا. فالثقافة القانونية شكل ملموس من الثقافة وجزء من الثقافة العامة للفرد يكتسبها كعضو أساسي وفاعل فى المجتمع، وفى ضوء فلسفة المجتمع وأهدافه، وتتضمن: اختيار القيمة، ونمط التفكير، ونمط العاطفة، ونمط السلوك للحقوق والالتزامات.

٣. ثقافة اجتماعية: تعد الثقافة القانونية أهم جزء من الثقاف؛ة لما لها من قدرة على التأثير المباشر وغير المباشر على حياة الإنسان، كما أن القانون يمثل جزءًا من الحياة الاجتماعية يتم من خلاله توجيه سلوك الأفراد، ويتشكل بتشكل المجتمع المنتمى إليه، وليس مستقلًا عنه، كما يتأثر بغيره من الضوابط الاجتماعية الأخرى، ويعمل على تلبية حاجات البشر الاجتماعية الثقافية، والتي تظهر من خلال التفاعل الاجتماعي؛ مما يعني أن عناصر الثقافة مشتركة بين الكائنات الإنسانية وتنبثق من التفاعل الإنساني المجتمعي.

٤. ثقافة مرنة تطورية: ترتبط الثقافة القانونية بكل ما يطرأ على المجتمع من تغيرات مجتمعية؛ فالمجتمعات غير منعزلة نتيجة نموها واتصالها بالثقافات الأخرى، واستنادها على أسس تشريعية تتمحور حول الحقوق الأساسية، بحيث تتمكن إجمالًا من مواكبة حاجات المجتمع ومتطلباته المتغيرة فالقوانين لا بد أن تكون متوافقة مع حاجات المجتمع ومتناسبة مع الزمان والمكان.

٥. الاتساق الداخلي والخارجي: يتوفر من خلال الثقافة القانونية درجة معينة من الاتساق والتكامل بين أفراد المجتمع، يسمح لهم ويمكنهم من ممارسة حياتهم اليومية، وممارسة أعمالهم لوجود رقيب على تصرفاتهم وسلوكهم، وتوافر قواعد وقيم محددة متعارف عليها، وبالتالى يمثل ذلك المجتمع نسقًا متوازنًا يتحمل أفراده ماعليهم من التزامات وتحفظ فيه الحقوق، مما يجنبه التناقض الصارخ أو الصراع المكشوف، ويساعده على الاستمرار والبقاء، كما تتسق– في الوقت نفسه– خارجيًا مع القواعد والإجراءات القانونية العالمية.

٦. ثقافة واقعية: تنشأ فى ضوء معطيات الواقع الاجتماعى بعناصره كافة: الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والدينية، وهى انعكاس لهذا الواقع بمجمل تفاصيله، والمرآة التى تعكس حضارة ذلك المجتمع الانسانى المنظم.

٧. تراكمية وانتقالية : قابلة للانتقال من جيل إلى جيل بواسطة عملية التثقيف أو التنشئة الاجتماعية، ولذا فهي قابلة للانتشار بين الأمم والأجناس المختلفة؛ وذلك لسهولة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

أساليب الاتصال الحديثة في المجتمعات المتقدمة، كما أنها ترتبط بما ارتضاه المجتمع من قيم ومعايير، وتتناسب مع عاداته وتقاليده، ويؤدى هذا الانتقال إلى التراكم الذى يختلف من عنصر لآخر، ومن فرد لآخر؛ نتيجة الاحتكاك والتفاعل بين المجتمعات سواء بين عناصر الثقافة الواحدة، أو بين الثقافات المختلفة، والتى أدت إلى ظهور ما يعرف بـ" تعددية الثقافات المحلية".

٨. ثقافة متغيرة: تتأثر الثقافة القانونية بكلتا التغيرات: العالمية، والمحلية فى المجالات كافة، فالقانون ظاهرة اجتماعية ثقافية، يختلف من مجتمع لآخر، ومن نموذج اجتماعى لآخر، وتتمثل أهميته بالنسبة لأى مجتمع فى أنه إحدى وسائل الضبط الاجتماعى والأكثرها إلزامًا، ويقترن فى تطوره بتطور المجتمع الذى ينتمى إليه بجوانبه كافة؛ وخاصة الثقافية، من حالة التجانس إلى اللاتجانس، ومن المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية؛ من أجل ضمان استمرار المجتمع.

٩. ثقافة مادية وغير مادية: بمعنى أنها تتضمن جانبين متكاملين؛ الأول: مادي، ويتمثل فى العلم بالقانون؛ من خلال الاطلاع على الوثائق الرسمية، ودستور الدولة،... وما إلى ذلك، والآخر: غير مادي يتمثل فى المفاهيم والأفكار والمعتقدات السائدة عن القانون، والتى يتم التعبير عنها من خلال احترام القانون، أو الإخلال به، وبازدواجية كلا الجانبين: المادي وغيرالمادي يتشكل المفهوم الشامل للثقافة القانونية في ذاتها.

١٠.ثقافة ضمنية ومعلنة: تعد الثقافة القانونية ضمنية؛ لأن بعض دلالاتها لا تُفهم إلا من خلال السياق الذي تأتي فيه المصدر الرسمى لها، وعلنية الثقافة تظهر في سلوك الأفراد، وتصرفاتهم وتعاملاتهم.

١١.الخصوصية: أى تختلف الثقافة القانونية من مجتمع لآخر؛ تبعًا لاختلاف نظامه السياسي، وظروفه الاجتماعية والتاريخية؛ فالأصل في القانون" الديالكتك" التناقض بحيث يمكن أن نجد بعض الأفكار والسلوكيات القانونية تعد جريمة يُعاقب عليها القانون فى مجتمع ما، ولا يُعاقب عليها فى مجتمع آخر.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

مما تقدم تساعد الثقافة القانونية في تكوين إنسان مسؤول، له دور فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية، من خلال التزامه بواجباته، والدفاع عن حقوقه. وعليه، فإنها تؤدي إلى تعزيز مجموعة من السلوكيات التي تهدف- في المحصلة النهائية- إلى رسم علاقة المواطن بوطنه وبالآخرين، وتشمل علاقة الفرد بالمجتمع، وعلاقة الفرد بالجماعة، والجماعة بالجماعة الأخرى، وهو ما تنشده المجتمعات الناجحة ضمن مفاهيم: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمواطنة؛ بوصفها أسمى المسؤوليات الاجتماعية للمواطن الصالح.

ثالثًا: أهمية تعزيز الثقافة القانونية:

يُنظر إلى القانون بوصفه إحدى أهم الأدوات التي تسهم في حفظ النظام، وحماية مصالح الجميع وحقوقهم؛ وذلك من خلال تنظيم الحقوق والالتزامات المتبادلة، ما بين الأفراد والمجتمع من جهة، وما بينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وتُعد الثقافة القانونية أحد الآليات المؤدية إلى احترام القانون، والالتزام به من قبل الجميع؛ بوصفه الضامن الأهم لتعزيز الحقوق الفردية والمجتمعية، ومصالح الدولة؛ الأمر الذي يستلزم الاهتمام بمعرفة القوانين، والإلمام بالحد المعقول منها؛ بما يضمن حفظ الحقوق والواجبات، ويجنب خطر الوقوع في المشكلات القانونية، ويمكن الخلوص- في ضوء ما تقدم- إلى أنه تُعزى أهمية الثقافة القانونية لكل من الفرد والمجتمع إلى ما يأتي:

١. أهمية نشر الثقافة القانونية بالنسبة للفرد:

تسهم الثقافة القانونية فى تكوين شخصية الفرد؛ بوصفه مواطنًا صالحًا داخل المجتمع، كما تعمل على تعزيز ثقافة احترام القانون لديه وقد حددت دراسات: الفضالي(٢٠١٦)، فرج(٢٠٢١)، Gafurova(2023) أبرز النقاط التي يمكن- من خلالها- إدراك أهمية نشر الثقافة القانونية للفرد فيما يأتي:

- تشكيل الثقافة الحقوقية والإنسانية فى المجتمعات المعاصرة؛ مما يسهم فى إدراك الأفراد لحقوقهم، والحريات العامة، وأساليب ممارساتها، والقيود الواردة عليها
- الإحاطة بالقوانين الأكثر مساسًا بحياة الأفراد ومجتمعاتهم؛ مما يسمح لهم بممارسة حقوقهم؛ في ضوء الحدود القانونية المرسومة والتزام ما تقره هذه الحدود من واجبات.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

- ضبط سلوك الأفراد، وتنمية قدراتهم على مواجهة المواقف الحياتية بغير جهل، وبالتالى تجنبهم التعرض للمساءلة القانونية.
- إعلاء قيم المواطنة، وتجاوز ثقافة التعصب والعنف، إلى ثقافة التصالح وقبول الآخر فى إطار الانتماء لوطن واحد.
- تنمية قدرة الفرد على مراقبة ذاته، وتوجيهها التوجيه الصواب؛ فى ضوء معايير الضبط والالتزام القانوني والمجتمعى.
- التزام الدفاع عن القيم والاضطلاع بالمسؤوليات؛ من خلال معرفة ماهية القانون، واحترام القواعد السارية، والمساهمة الفاعلة في حمايتها و/أو تحسينها على الدوام.
- تعزيز المشاركة في صنع القرار: تُسهم الثقافة القانونية في تعزيز مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرار؛ مما يُساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

٢. أهمية نشر الثقافة القانونية بالنسبة للمجتمع:

تعد الثقافة القانونية أساسًا من أسس الحكم الديمقراطي، الذى يسهم فى بناء وعى المواطن أولًا، وتقدم المجتمعات وصياغة مستقبلها السياسي المستند على قيم: الحرية، والعدل، والمساواة، والكرامة وقد حددت دراسات: إمام(٢٠١٨)، ( )Nurmuhammad 2019 أبرز النقاط التي يمكن من خلالها إدراك أهمية نشر الثقافة القانونية للمجتمع فيما يأتي:

- حماية الحقوق والحريات: تعد الثقافة القانونية القائمة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أساسًا لبناء مجتمع أفضل؛ إذ تضمن التشريعات الواضحة والفاعلة حقوق الأفراد في تحقيق مبدأي: العدالة، والمساواة أمام القانون، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعيتين.
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تلعب الثقافة القانونية دورًا مهمًا في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد؛ من خلال فهم القانون والتزامه؛ فيما نتاجه إقامة مجتمع قوامه النزاهة، والمصداقية في جميع جوانب الحياة.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

- تحفيز الابتكار، وريادة الأعمال: من خلال توفير بيئة قانونية مشجعة ومحفزة؛ يشعر الأفراد والشركات فيها بالأمان القانوني؛ مما يزيد من رغبتهم في تحقيق أفكارهم الإبداعية، وتطوير مشروعاتهم.
- تعزيز التعاون وحل النزاعات بشكل سلمي: تسهم الثقافة القانونية في تعزيز التعاون، وحل النزاعات بطرائق سلمية؛ فهي توفر للأفراد والمؤسسات وسيلة قانونية لحل المشكلات بشكل عادل وفاعل؛ مما يقوي أواصر المجتمع، ويدعم استقراره.
- الانشغال، والتركيز على الأفكار والقضايا الكبرى؛ من حيث القدرة على التفكير بشكل إيجابى في الصورة التى سيكون عليها المجتمع.
- فهم الدستور الذى يقوم عليه المجتمع وتقويمه، والحكم على مدى مطابقته مع المعايير السائدة فى المجتمع.
- التوسع فى الاهتمام بالثقافة القانونية أحد سبل تحصين المجتمع من الجريمة، فيما يُعرف بـ" اقتصاديات الجريمة"؛ كنتيجة لتقليص الحاجة إلى المحاكم، وتجنب الأفراد الإخلال بالقانون، وتنمية قدراتهم على ضبط المعاملات فيما بينهم.
- تكوين اتجاهات إيجابية نحو تطبيق القانون، واحترامه، وتعزيز القيم والمبادئ القانونية لإعداد المواطن الصالح الذى يجعل من القانون حاكمًا لتصرفاته ومعاملاته اليومية، وجزءًا أصيلًا من ممارساته.
- تسهم فى تنمية قدرة المواطنين على الانخراط فى مؤسسات المشاركة المجتمعية؛ مما يؤدى إلى زيادة فاعليتها.
- تعزيز سيادة القانون؛ من خلال توفير بيئة ثقافية تدفع المواطن نحو أداء واجباته، والتمتع بحقوقه الإنسانية وتمنعه من تجاوز القانون.
- تعزيز القانون والنظام؛ من خلال تقييد استغلال وتعسف السلطات عن طريق:
  - إلتزام الحكومات والأفراد كافة القوانين المنشورة والمعلنة بشفافية.
  - مساواة المواطنين كافة أمام القانون من دون تأثر بعوامل أخرى؛ كالأصل، أو الثروة،... أوغيرهما.
  - تمتع أفراد كافة المجتمع بالعدالة الفاعلة.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

- انشغال المواطنين أنفسهم بحماية القانون والنظام.
- تعزيز مبدأي: العدالة الاجتماعية، والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

مما تقدم يمكن القول إنه من الضروري أن يكون لدى كل فرد من أفراد المجتمع الحد الأدنى من الثقافة القانونية، هذه الثقافة التي تجعله على بصيرة بحقوقه وواجباته تجاه الآخرين بحيث لا يتهاون بالمطالبة بحقوقه، وتحميه من الاستغلال وسوء المعاملة وضياع حقوقه من قبل الآخرين وكذلك تساعده في التزام القانون، وتجنب التصرفات المخالفة للقانون وهو لا يدري؛ فالجهل بالقانون لا يعفي صاحبه من الوقوع تحت طائلة المسؤولية؛ فضلًا عن كونها تنمي اعتراف كل فرد بالآخر، وتنبذ العنف والتطرف، وتعزز من أهمية المواطنة المتساوية، ولذلك تحتاج مجتمعتنا إلى نشر الثقافة القانونية ويتطلب تشكيل وتنمية للثقافة القانونية للفرد العلم بأبعادها ومكوناتها.

رابعًا: أبعاد الثقافة القانونية:

تؤثر الثقافة القانونية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الثقافة، بشكل مباشر وغير مباشر في تكوين وعي الأفراد وأنشطتهم في مختلف مجالات الحياة، وترتبط معظم مشكلات المجتمع، التي تواجهه في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، بالحاجة إلى تحسين الثقافة القانونية بشكل عام؛ لذا فمن الضروري فهم جوهر الثقافة القانونية، والتي لا يمكن القيام بها من دون تحديد أبعادها.

وتجدر الإشارة إلى أن الثقافة القانونية تتضمن مستويين أساسيين؛ هما: الثقافة القانونية للمجتمع، والثقافة القانونية للفرد، وتعد الثقافة القانونية للمجتمع هي جزء من الثقافة العامة، وهي منظومة من القيم التي راكمتها البشرية في مجال القانون، وتتمثل في الواقع القانوني لمجتمع معين: مستوى الوعي القانوني، ونظام الشرعية والقانون والنظام، وحالة التشريع، والممارسة القانونية،....وغيرها والذي يأتي نتاج النشاط الاجتماعي والقانوني للأفراد والجماعات وغيرهم من الأشخاص الخاضعين للقانون، و تعني الثقافة القانونية للفرد درجة وطبيعة التطور القانوني التدريجي للفرد، مشروطة بالثقافة القانونية للمجتمع، وضمان نشاطه المشروع(Mamasharifovna, 2021,p188)، وبتحليل دراسات: حسن وآخرين(١٩٩٥)، الحرون(٢٠١٣)،(2021) Mamasharifovna،

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

(Ulfatdjanovna (2022، المرسي (٢٠٢٢)؛ يمكن الخلوص إلى أبعاد ثلاث للثقافة القانونية؛ هي:

- البعد المعرفي: ويتمثل في المفاهيم، والحقائق، والمعلومات، والمعارف القانونية التي يكتسبها الفرد، وتساعده في الإلمام بحقوقه وواجباته كمواطن، وحل المشكلات وفهم دور القانون والمرتكزات الأساسية للقانون وأهميته، ويعد هذا البعد هو المؤسس لتكوين ثقافة قانونية سليمة لأفراد المجتمع، يمكنهم توجيه سلوكهم وضبطه، كما يشمل معرفة الأفراد كافة الجهة الحكومية المسؤولة عن صياغة القوانين، والكيفية التي يتم بها نشر القوانين لتلقي التعليقات بخصوصها قبل إصدارها، وكيف يتسنى لكل فرد على حدة أن يكون له رأي في عملية إصلاح القوانين، وكذلك بعد إصدار القانون، كيفية نشره، وإخطار الأفراد بشأن القانون الجديد، وبما لهم- في إطاره- من حقوق، وما عليهم من التزامات.
- البعد الوجداني أو القيمي: ويمثل الموجه لسلوكيات الأفراد وممارساتهم في المواقف المختلفة، ويقصد به ذلك الجانب المعني بالانفعالات، والاتجاهات، والميول، والقيم المتعلقة بالقانون؛ فضلًا عن القدرة على تعديل القيم والاتجاهات السلبية. ويتكامل الجانب القيمى مع الجانب المعرفي تكاملًا تامًا، ومن القيم التى ينبغى إكسابها للأفراد؛ لضمان تطبيق القانون واحترامه، أو ما يطلق عليه" القيم القانونية":

١. احترام السلطة الشرعية والإذعان للقانون، والعمل فى حدوده، وعدم تجاهله، وإقرار- في ضوئه- درجة صواب ممارساته.

٢. احترام الملكية العامة، والمال العام.

٣. دعم السلوك المشروع: وتعنى رفض السلوك غير المشروع، وعدم قبول الرشوة، أو الوساطة والمحسوبية، وقبول الهدايا والمجاملات، واستخدام موارد الدولة فى غير مجالها.

٤. المساءلة: تحمل الفرد مسؤولية أفعاله، وتلقيه-حال خطئه- العقوبة الواجبة؛ سواء من خلال نظام العدالة الرسمي للدولة، أو من خلال أنظمة العدالة العرفية/ التقليدية.

٥. النزاهة: وتعني مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والتزام السلوك القويم لتجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، وحرص

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

أصحاب المناصب العليا عامة على الإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في إطار مناصبهم.

٦. الشفافية: ضرورة وضوح إدارة أي مؤسسة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم، فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن شروط ومعايير وآليات الحصول على هذه الخدمات بشكل علني ومتساو للمواطنين جميعهم، وكذلك القرارات الحكومية المتعلقة بإدارة أي جانب من الجوانب العامة، مثل: السياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام،... وغيرهما.

٧. عدالة الإجراءات والتوزيع والعدالة الاجتماعية: وتعنى تطبيق الإجراءات ذاتها على الأفراد كافة، وحصولهم على عدالة توزيع نسبية، وأن ينال القانون موافقة الجميع.

٨. المحاسبية: وتعنى خضوع جميع الأفراد للمحاسبة تحقيقًا لمبدأ المساواة أمام القانون؛ وتكون المحاسبة في ثلاثة جوانب: المتابعة القانونية، والمتابعة الإدارية، والمتابعة الأخلاقية.

٩. نبذ التعصب والتحرر من الجمود الاجتماعى: حيث التكيف مع القواعد الاجتماعية، وعدم محاربتها، واحترام التنوع والاختلاف بين الأفراد، وترسيخ المبادئ والقيم المتفق عليها.

– البعد المعياري/ السلوكي/ المهاري: ويعني تحويل المعلومات والمعرفة القانونية المتراكمة إلى قناعات قانونية وعادات سلوكية للتعامل مع ما يواجهه الفرد من مواقف حياتية تتطلب استخدام ما بني لديه من معارف، وما اكتسبه من قيم في سياقاتها؛ أي: يتمثل في تطبيق الفرد مواد القانون في حياته العامة؛ بوصفه حقًا من حقوق المواطنة وبذلك تعبر الممارسة عن مدى وعى الأفراد بأهمية ثقافة احترام القانون؛ أي التصرف بشكل قانوني واستخدام حقوقهم، والوفاء بالالتزامات، ومراعاة المحظورات، وكذلك القدرة على الدفاع عن حقوقهم في حالة انتهاكها، كما يتعلق بفكرة تمكين المواطنين وجعلهم قادرين على المساهمة في ضمان جودة المؤسسات التي تحكم المجتمع؛ وبالتالي حماية سيادة القانون، وتوطيدها.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ويمكن للفرد دعم سيادة القانون؛ من خلال معرفته ماهية القانون وسيادته، واحترام القواعد السارية، والمساهمة الفاعلة في تطبيق سيادة القانون فعليًا، وحمايتها و/أو تحسينها على الدوام(التغيير الاجتماعي)؛ على سبيل المثال: العمل للمساعدة في ضمان التزام القوانين مبادئ حقوق الإنسان أو محاسبة المؤسسات على أفعالها. وهي عملية حية لا يفهم الأشخاص– في إطارها– القوانين العادلة فحسب، بل يدفعون أيضًا باتجاه تغييرها عند الحاجة(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٩، ص١٩).

ويمكن الخلوص– في ضوء ما تقدم– إلى أن هذه الأبعاد الثلاثة للثقافة القانونية المشار إليها متداخلة ومتكاملة، يعتمد كل منها على الآخر، يستهدف غرسها– مجتمعة– تنمية/ تشكيل الثقافة القانونية؛ من خلال تقديم الجانب المعرفي للقانون في إطاره القيمي والمجتمعي، وذلك من خلال الاهتمام بشرح فلسفة القوانين، والهدف منها، وأهمية التزامها، والفوائد التي تعود على الفرد والمجتمع من جراء ذلك، والأسباب الكامنة وراء نشأة القانون، وما يطرأ عليه من تغيرات ملبية حاجات الأفراد والمتغيرات المجتمعية كافة.

ويتجلى محتوى الثقافة القانونية في الجامعة في صورة صيغ رئيسة تتوافق مع الأبعاد الرئيسية للثقافة القانونية، والتي ترتبط وتعتمد على بعضها بعضًا: فيما يأتي(Khomutnikova et al ,2021, p483):

١. الإلمام بالدستور؛ بوصفه الوثيقة الرسمية التى تتضمن القوانين المنصوص عليها والواجب الالتزام بها، وأحد مصادر اشتقاق الثقافة القانونية، وليس بعدًا مستقلًا من أبعاد الثقافة القانونية، فهو أحد جوانب البعد المعرفي الذى يجب الإلمام بها.

٢. تنظيم دورات تدريبية بشأن حقوق كل من: الإنسان، والمرأة، والطفل.

٣. دعم أنشطة المنظمات الدولية والوطنية؛ لدعم السلام.

٤. توفير فرص المشاركة الفاعلة في الحياة: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية لجميع الأفراد.

٥. أن تكون ذات طابع مهني، والتركيز على قانون معين؛ أي: القوانين التي يرى خبراء المهنة والمسئولون أنها ضرورية للتخصص الذي يفضي إلى مهنة معينة، كما يشمل– أيضًا– الأبعاد القانونية للبحوث، والأنشطة، والبرمجيات ...وغيرها.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

٦. الإلمام بأخلاقيات المهنة، والقيم والمبادئ التوجيهية، والإلمام بقواعد وأنظمة ولوائح المجتمع، وبخاصة مجتمع العمل.

٧. الأنظمة واللوائح المتعلقة بالكليات والامتحانات ونظام الدراسة التي يجب أن يلتزم بها الطلاب.

٨. متابعة تطوير القوانين وعلاقتها بالحاجات من قبل السلطات التشريعية؛ مثل: تطور القوانين واللوائح التي تخص الجامعات، وتطور القوانين المتعلقة بالجانب الاقتصادي،... وغيرها.

٩. التعرف على التحديات والمشكلات القانونية، وأهم القضايا القانونية المثيرة للجدل داخل الجامعة وخارجها.

خامسًا: الأصول النظرية لنشأة مفهوم الثقافة القانونية:

تعددت النظريات المفسرة لمفهوم الثقافة القانونية، نظرًا لتداخل المفهوم، واندماجه مع عوامل أخرى اجتماعية، وسياسية، واقتصادية،..... وغيرها، وهو ما تفرضه طبيعة كل من الثقافة، والقانون، فالقانون- كظاهرة- غير قادر بمفرده على التعامل مع إشكالية التنظيم والضبط المطروحة على الصعيد المجتمعي باختلاف توجهاته، ما لم ينصهر ويندمج مع غيره من الظواهر الأخرى، ويستعين بما توصلت إليه باقي العلوم الإنسانية الأخرى؛ كعلم الاجتماع، والتاريخ، والاقتصاد، وعلم النفس، والفلسفة،... وغيرها؛ فضلًا أن مفهوم الثقافة القانونية يجسد صوره لذلك المجتمع الذى تشكل به، والذي يعبر عن مدى وكيفية توافق هذا المجتمع مع المبادئ والقيم المسيطرة عليه، بوصفه معيارًا يدرك من خلاله المجتمع مدى جودة أنظمته، والذى يعني أن هذا المجتمع لم يكن بذاته جيدًا ولكن لكي يكون كذلك يقارن ذاته بصورة معيارية ينظر إليها كمؤشر للأهداف، وفي هذا الصدد، يمكن تناول أبرز النظريات المفسرة لمفهوم الثقافة القانونية كما يلي:

١. نظرية الحقوق الطبيعية:

وهي من النظريات السياسية المهمة التي ظهرت في العصور الحديثة التي تنطلق من تساوي جميع البشر في الحقوق طالما أنهم يشتركون في طبيعة واحدة كلقاسم المشترك بين جميع الأفراد، وحقهم في الوقوف مع غيرهم على قدم المساواة في كل زمان

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ومكانوعلى اختلاف مكانتهم، أو أجناسهم، أو دينهم، أو هويتهم، أو أي سمات أخرى فهي مستقلة عن المواصفات الأخلاقية والقوانين الوضعية وسابقة على المؤسسات بالمعنى المنطقي للتاريخ؛ لأنها قائمة في طبيعة الإنسان بالذات قبل انخراطه في الاجتماع السياسي وفي هذا السياق يُعرف سيمونز Simmons الحقوق الطبيعية بأنها: تلك الحقوق التي يمكن أن يحوزها الأشخاص بصوره مستقلة عن اي مؤسسة قانونية، أو سياسية، أو عن أي اعتراف بها أو فرضها بالقوة(بيتز، ٢٠١١، ٢٠١٥).

مما سبق تعد الحقوق امتيازات طبيعية مطلقة وسابقة في وجودها على القانون، وعلى الجماعة؛ لأنها تستند على الحالة الطبيعية، فالقانون ليس أساس الحق؛ بل الحق هو أساس القانون الذي يحمي هذا الحق.

٢. نظرية العقد الاجتماعي

تعد من أهم النظريات السياسية التي تبحث في أصل السلطة السياسية، والأساس الذي تقوم عليه، والحدود التي تقيدها، والتي استند اليها المذهب الفردي في بناء نظريته السياسية. ويقوم مضمونها على أن الانسان كان يعيش حياة طبيعية فطرية انفرادية قبل قيام المجتمع، وأن انتقاله من حياة العزلة إلى الحياة الاجتماعية قد تم على أساس تعاقد الأفراد فيما بينهم على إقامة السياسة، وأما الغاية من هذا التعاقد فهي تنظيم حماية وضبط كل ما يمتلكه الفرد من حقوق طبيعية تتعلق بحياته، وحريته، وملكيته ضد الأخطار الخارجية؛ أي: أن الناس لا يستطيعون تأمين حقوقهم في حالة الانسياق مع الطبيعة؛ ولهذا السبب عمدوا من أجل تأمين تلك الحقوق إلى الدخول في عقد اجتماعي مع بعضهم بعضًا، اتفقوا بموجبه على تكوين مجتمع، وإقامة حكومة تستطيع بما أغدقه عليها كل فرد من قوة أن تقف حائلًا ضد كل تهديد ينبعث من داخل المجتمع أو من الخارج على حد سواء، ومن ثم على الحكومة ألا تنتقص من حقوق الإنسان؛ فتأمين حقوق الإنسان هو الغرض من إقامة الحكومة؛ لأن هذا ما يأمر به الخالق والقانون الطبيعي، وإن خرجت على القانون الطبيعي تفقد مصداقيتها من قبل المواطنين(نبي، ٢٠٢٢، ص٢٣٩).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ومن أبرز الفلاسفة الذين تطرقوا إلى نظرية العقد الاجتماعي هو توماس هوبز، ويرى أن الحياة قد بدأت طبيعية، ولا وجود للقوانين فيها، ولا وجود لأوامر محددة لنوع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ولا وجود للتعاون بين الأفراد، وأن الحالة الطبيعية للحياة هي الفوضى، والاضطراب، وعدم الاطمئنان، وأن الأفراد أقروا- طواعية- بأن عليهم التعاون والاجتماع من خلال الدخول في تعاقد لمصلحة الكل، وتحت قيادة وسلطة سياسية، وبهذه الطريقة يضمنون حريتهم وأمنهم واستقرارهم . إلا أن النقطة الاساسية التي دعا إليها هوبز هي تأييده للحكم المطلق، وذلك من خلال كون العقد يشمل الجميع باستثناء الفرد الذي اختاره حاكمًا أو ملكًا عليهم، وبما أنه ليس طرفًا في العقد فله أن يتصرف بلا قيد او شرط؛ إذ إن سلطته مطلقة لا تحدها حدود(Laskar , 2013, p2)

أما جون لوك فيعد أبا الفردية الليبرالية، ويرى أن الإنسان كائن عاقل، والحرية لا تنفصل عن السعادة، وغاية السياسة هي غاية الفلسفة ذاتها، وبعكس هوبز يرى لوك أن الحياة في ظل القانون حالة سلمية أو على الأقل سلمية نسبيًا بالطبيعي، وليست قائمة على أساس الفوضى والاضطراب والصراع كما هو الحال عند هوبز؛ إلا أن مصالح الناس ورغباتهم هي التي دفعت الأفراد إلى إنشاء العقد الاجتماعي وإنشاء السلطة، وأن الحاكم هو طرف في هذا العقد، وأن الأفراد لم يتنازلوا عن جميع حقوقهم، وإنما تنازلوا عن القدر اللازم الذي يقيم السلطة، ويحفظ حقوقهم، وحرياتهم. وتفترض هذه النظرية أن هنالك التزامًا متبادلًا بين الدولة والفرد؛ إذ قبل أعضاء المجتمع القوانين الملزمة لهم ومنحوا ولاءهم للحكومة في مقابل حمايتها لهم إياهم في قيام العدالة؛ بيد أن على الحكومة أيضًا أن تفي بتعاقداتها؛ من خلال الحفاظ على الحقوق الطبيعية، والدفاع عنها، وفي حال جارت الحكومة على الحقوق الطبيعية للأفراد- بخاصة حقا: الحرية، والملكية الفردية- فإن من حق المحكومين الثورة ضدها(لوك، ١٦٨٨، ١٩٥٩).

أما جان جاك روسو فقد ذكر في كتابه" العقد الاجتماعي" أن التوفيق بين السلطة والحرية إنما يكون عن طريق العقد الاجتماعي الذي يتعهد فيه الإنسان بالتنازل للمجتمع أو الأمة – وليس للحاكم – عن حقوقه الطبيعية كاملة، دون أن يحتفظ منها بشيء،

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

وتتمثل السلطة في المجتمع– في رأيه– في الإرادة العامة وهي إرادة الأغلبية، ويرى روسو أنه ليس ثمة تعارض بين سيادة الدولة وحرية الفرد، وأن الحرية الحقة تتمثل في طاعة القانون الذي هو وليد الإرادة العامة، ولا تنقص طاعة القانون من قبل الأشخاص في حريتهم. وقد أطلق جان جاك روسو وزملاؤه؛ أمثال: فولتير، ومونتسكيو على حركتهم اسم" التنوير" كبداية لعصر جديد في المنطق والمعرفة الإنسانية. وقد أخذ فلاسفة التنوير– في مجموعهم– مفهوم القانون الطبيعي الذي تم اكتشافه من خلال المنطق الإنساني، ووصلوا به إلى أعلى مقام؛ مؤمنين بأن العقلانية أقرب إلى بلوغ الكمال على وفق قوانين الطبيعة التي يمكن تطبيقها على الأوجه المختلفة لحالة الإنسان، وقالوا إن مثل هذا القول يمكن أن يؤدي إلى سعادة وحرية أكبر للجميع من دون تمييز(روسو، ١٧٥٥،٢٠١٣).

ويمكن توجيه النقد التالي لهذه النظريات:

- لم يجتمع الأفراد حقيقة– كما ذكرتها النظريات– فجعلها مجرد نظريات افتراضية.
- لا بد من وجود قانون يحمي العقد ويكون سابقًا له، وهذا يعني وجود مجتمع منظم قبل وجود العقد.
- لا يمكن للأفراد التنازل عن حقوقهم الطبيعية.
- استحالة اتفاق جميع الأطراف بشأن هذا العقد.
- استحالة ديمومة العقد.

وبناءًا على ما سبق، تعد نظرية العقد الاجتماعى البداية الحقيقية لبروز مفهوم الثقافة القانونية؛ لتأكيدها أن حرية الفرد ليست كاملة وإنما حرية مشروطة بموجب عقد اجتماعى يعبر عنه دستور الدولة، يؤطر العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبذلك فقد أقرت هذه النظرية بوجود وثيقة تتضمن حقوق الفرد وواجباته كعضو فى المجتمع، وتؤطر العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع، حتى وإن لم يثبت التاريخ وجودها؛ بل يكفى أنها كانت تفسيرًا يمكن– من خلاله– ضبط الروابط الاجتماعية وتوطيدها.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

٣. نظرية الضبط الاجتماعي:

ظهر مفهوم الضبط الاجتماعي للمرة الأولى في عشرينيات القرن الماضي بين علماء الاجتماع في مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع، وكان يتوافق مع مفهوم التنشئة الاجتماعية، التي تعني مجموعة الآليات التي تنتقل من خلالها معظم الأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد من الآباء إلى الأبناء، وفي عام ١٩٥١، وضع عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز تعريفًا جديدًا للضبط الاجتماعي بأنه "العملية التي يتم من خلالها فرض العقوبات، وإحباط السلوك المنحرف، والتأثير الاجتماعي؛ بغية الحفاظ على الاستقرار.

بينما تعود النظرية ذاتها إلى ترافيس هيرشي Travis Hirschi (١٩٦٩)، الذى قدمها؛ لتفسير العنف والانحراف والجريمة، فقد أعزاه إلى أنه استجابة طبيعية للبناء الاجتماعى، نتيجة فشل وإخفاق المجتمع فى التحكم فى أفراده من خلال القيود المتمثلة فى المعايير الاجتماعية؛ فكلما كانت العلاقة قوية بين الفرد والمجتمع؛ قلت فرص الانحراف والعنف، بينما يحدث العكس عندما تكون علاقة الفرد بالمجتمع ضعيفة وعليه، فإن التدابير الاجتماعية الممثلة فى المعايير واحترامها، هو الشرط الأساسى للضبط، وغيابه يؤدى إلى العنف والجريمة، فتعني وسائل الضبط الاجتماعى سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر بتوجيه سلوك الأفراد، وتحقيق التوافق بين معايير الفرد الذاتية، والقيم الاجتماعية؛ مما يعني أنه يجب أن يكون هناك قدر كبير من الضغط لإجبار الناس على التصرف بطرائق تتسق والصالح العام(Costello, 2021, p23).

ومن ثم، فقد زاد اهتمام كثير من المفكرين وعلماء الاجتماع بالضبط الاجتماعي؛ لاهميته بالنسبة للمجتمع، مؤكدين أن كل المشكلات الاجتماعية تتحول فى النهاية إلى مشكلات تتعلق بالضبط الاجتماعى، وأشار عالم الاجتماع العربي "ابن خلدون" إلى أن العمران البشري لا بد له من سياسة تنظم شؤونه، ولا يكون المجتمع صالحًا إلا إذا كان هناك وازع؛ أى: ضبط اجتماعى يحافظ على كيانه، ويعصمه مما يهدد سلامته، وهو ضرورة أساسية للإنسان، يكتسب من خلاله بعض الصفات الاجتماعية، التى تمكنه من الخضوع لنظام اجتماعى يحدد سلوكه وتصرفاته تجاه الآخرين والمجتمع، وعدم الميل نحو الظلم والعدوان التى تفرضها طبيعته.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ولوسائل الضبط الاجتماعى تبعًا لهذه النظرية نوعين رئيسين؛ هما(Al ibrahimy, 2021, p37-38):

- وسائل الضبط الرسمية: وتشير إلى القيود التى توضع أمام الفرد من قوانين، ومعايير،... وغيرها، وتفرض نمطًا معينًا من السلوك والعقاب الوارد عن مخالفته.

- وسائل الضبط غير الرسمية: هي عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير التي يفرضها مجتمع ما على أفراده تحت مسمى التنشئة الاجتماعية، يسعى- من خلالها- لصقل شخصية أفراد المجتمع ضمن أطره. كما يمكن تعريفها أنها: مجموعة من الأنشطة والعمليات التي يمارسها الفرد منذ بداية حياته من سلوكيات وأفعال، وتبدأ بالتطور شيئًا فشيئًا ضمن ما هو مقبول مجتمعياً، وتصنف إلى نوعين رئيسين: الأول: الضبط الداخلي، وينبع هذا النوع من أنواع الضبط الاجتماعي من الإنسان نفسه، وليس من البيئة المحيطة به، حيث تصبح القوانين والمعايير جزءًا لا يتجزء من شخصية الفرد تعكسها تصرفاته، بحيث تأتى مطابقة لهذه القوانين والمعايير، ومن أبرز أشكاله: الضمير، والمعايير الأخلاقية التي تحث الفرد على السير بالاتجاه الصحيح، ويكون ثمارًا للتنشئة الأسرية التي اكتسبها الفرد في المراحل الأولى من حياته، والآخر: الضبط الخارجي، وهو ما يفرضه المجتمع على أفراده من أوامر ونواهٍ، ويكون الانقياد لها إلزاميًا، ويخضع من يخالفها للعقاب المجتمعي، ومن أبرز مصادر الضبط الخارجي: الجهات الحكومية.

ويفرض الضبط الاجتماعي- في ضوء ما تقدم- مجموعة من الآليات أو الوسائل التى تعمل على تحقيق أهدافه، ويعد القانون من أهم وأقوى الآليات الرسمية التى تساعد في تحقيق الضبط الاجتماعى؛ لما يتمتع به من خاصية التجريد والعمومية والإلزام، ويعرف بأنه مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة والملزمة التى تخاطب كافة افراد المجتمع وتعرض الخارجين عنها للمساءلة والعقاب، كما يمثل القانون أهم الوسائل الرسمية للضبط الاجتماعى بوصفه ضرورة للحياة الاجتماعية، تتجلى وظائفه فى الوظائف التنظيمية التى تتمثل فى تنظيم الحقوق والحريات، وتتضمن فكرة التنظيم أن كل فرد يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وتقر الوظائف التنظيمية بمبدأي: العدالة،

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

والمساواة فى توزيع الحقوق والحريات؛ من خلال توافر قوة أو سلطة يفرض- من خلالها- التوزيع(فياض،٢٠١٨، ص١١-١٣) الأمر الذي يتطلب دراسة أفراد المجتمع للقانون وفهمه؛ لتمكينهم بذلك من معرفة حدود حقوقهم، والآليات التى يتيحها القانون لحل النزاعات والمشكلات التى تواجههم، وتحديد الاساليب التى تمكنهم من تنظيم حاجاتهم الاجتماعية، وبالتالى يضمن القانون للمجتمع تماسكه، كما يمثل الوسيلة التى يعالج بها المجتمع نفسه، وتحفظ وجوده وكيانه.

وبالتالى ترتبط عملية الضبط الاجتماعى بمدى وعى وثقافة المجتمع، ومستواه المعرفي والتعليمي، وتماسكه الاجتماعي، ومدى استقراره السياسي والاقتصادي؛ فكل عرف اجتماعى، وكل مظهر من مظاهر السلوك العام، وأبسط قواعد السلوك هى أدوات ومظاهر للضبط الاجتماعى، تتميز بتفردها؛ تبعًا لارتباطها بجماعة حضارية لها كيان مستقل، خضعت لظروف معينة ساعدت في ظهور قيم ومعايير بعينها(المرسي، ٢٠٢٢، ص٢٦). ولذلك، جاء القانون يعكس إرادة مجتمعية ترجمتها جماعة سياسية، ويعد- في مضمونه- إقرارًا بتعاليم المجتمع، وقيمه، وما يتضمنه من مُثل اجتماعية وثقافية؛ فالقانون- كإحدى آليات الضبط الاجتماعي- يرتبط فى وجوده بثقافة المجتمع، وتنظيمه.

إن فكرة وجود قواعد قانونية تحكم المجتمعات هي فكرة ملازمة لنشوء الفرد، ودخوله في الجماعة، ومما لا شك فيه أن الإنسان قد شعر منذ القدم بضرورة وضع قواعد عامة تنظم سلوكه داخل المجتمع، وعلاقته مع باقي الأفراد، وقد بدأت معالم وضع القواعد القانونية بشكلها الحديث، تتشكل بظهور مفاهيم نظرية العقد الاجتماعي، وصولًا إلى نظرية الضبط الاجتماعي التي تستهدف تماسك المجتمع، وتوفير سلطة ملزمة، وعدم توافر هذه السلطة يؤدى إلى انقسامه؛ فضلًا عن نتوافر الالتزام الاخلاقي النابع من الأفراد وقد مرت مصر بتحولات مجتمعية الأمر الذي يتطلب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الثقافة القانونية للأفراد، وجعلها من أولويات سياسة الدول، وفيما يلي عرض لأبرز مبررات تعزيز الثقافة القانونية:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

سادسًا: مبررات تعزيز الثقافة القانونية في المجتمع المصري

١. العولمة

لعل العولمة المصطلح الأكثر انتشارًا خلال العقود الأخيرة، وهي تعبير واضح عن العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة التوافق ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل؛ لتشكيل وعي عالمي، وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة، وتعميم قيم وتقنيات وممارسات ومنتجات على جميع أنحاء العالم وأن يكون لهذه القيم والمنتجات والممارسات السائدة والمستخدمة عالميًا أثر كبير في حياة الناس، باعتبار العالم ككل حقلًا واحدًا للنشاطات الإنسانية وميدانًا لتطورها.

والعولمة هي سيطرة العالم وهيمنة دول المركز، وسيادة النظام العالمي الواحد، وبذلك تتهافت الدولة القومية، وتضعف فكرة السيادة الوطنية، ويؤول الأمر مع الثقافة إلى صياغة ثقافة عالمية واحدة، تضمحل إلى جوارها الخصوصيات الثقافية.

ولعل البعد الثقافي للعولمة من أخطر الأبعاد؛ لأنه يؤثر في الدولة، والاستقلال، والإرادة، والثقافة، والهوية الوطنية؛ لأنها ثقافة بلا حدود ثقافية تستهدف انتشار الأفكار، والمعتقدات، والقيم، وأنماط الحياة المادية والفكرية، والسلوكيات، والأذواق ذات الصبغة الغربية على الصعيد العالمي؛ من خلال الانفتاح بين الثقافات العالمية بفعل وسائل الاتصال الحديثة، والتدفق الحر للمعلومات، والأفكار، والمعتقدات، والقيم. وبذلك، وبطريقة لا شعورية، وتحت تأثير الانبهار بثقافة الغرب وتقليده؛ يُستعمل طرائق تفكيره، ومذاهبه في إطار مرجعي للحكم دون مراجعة أو نقد؛ أي أنها عولمة جاءت لفرض النموذج الغربي(الفريحات وآخرون،٢٠١٥، ص٥٥).

ومن آثار العولمة الثقافية شيوع الثقافة الاستهلاكية، وتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه وهمومه، والتشكيك في جميع قناعاته وهويته الثقافية، وإشاعة ما يسمى بـ" أدب الجنس" و" ثقافة العنف" التي من شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب للحياة وكظاهرة عادية وطبيعية، وما يترتب على ذلك من انتشار الرذيلة والجريمة والعنف في المجتمعات، وشيوع الفردية داخل المجتمع؛ مما أدى إلى تراجع قيم الولاء والانتماء، كما

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

تعمل العولمة الثقافية على نشر مفاهيم الحرية المطلقة؛ حيث قامت بتغليف قيم الحرية والخيار الشخصي بشعارات وهمية مفاداها أن الإنسان حر في تصرفاته واختياراته، لا أحد يملي عليه ما يفعل أو يختار، فالبشر جميعهم سادة، وقادرون على تقرير مصيرهم، واختيار ما هو أصلح له؛ فضلًا عن شيوع الانحراف الفكري بين الشباب(عديل وآخرون،٢٠١٩، ص ٣٣٨-٣٤٠) من هنا تبرز أهمية تعزيز الثقافة القانونية لمواجهة مخاطر العولمة الثقافية.

٢. التحولات الاقتصادية

تبنت الدولة المصرية سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤، والتى تعنى تحول فى سياسة الدولة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه الذى كانت تسيطر عليه الدولة، إلى سياسة الاقتصاد الحر. وفى مطلع تسعينيات من القرن العشرين، أخذت تلك السياسة الاقتصادية توجهًا جديدًا نحو اعتماد أكبر على سياسة العرض والطلب، وتحرير الاقتصاد، واعتماد آليات السوق، وتجسدت هذه السياسة الاقتصادية فيما سُمى بـ" برنامج الإصلاح الاقتصادي"، والذي يقوم على سياستين؛ هما: التثبيت، والتكيف الهيكلي. ويستلزم تحقيق ذلك مجموعة من الإجراءات التقشفية، وتقليص الاستثمارات الحكومية، والحد من تدخلها فى الأمور الاقتصادية، وترك الأمر لآليات السوق، وتخفيض مستويات الأجور، والتخلى عن التوظيف الحكومي، والإسراع إلى عملية الخصخصة.

ومع بدايات الألفية الجديدة- وتحديدًا في عام ٢٠٠٤- جاءت حكومة جديدة، واتخذت مسارًا متمايزًا ـ عما سبقها من حكومات ـ فى عدة أمور، على رأسها: الإسراع فى عملية الخصخصة، وفتح الأبواب على مصراعيها للاستثمارات الأجنبية الخاصة من دون إخضاعها لشروط كافية تتطلبها حماية العمال والمستهلكين المصريين، وتم خصخصة عدد من شركات القطاع العام والمشروعات المشتركة للأسهم والأراضي العامة، ومنحت مصر رخصتها الثالثة للهاتف المحمول فى يونيو ٢٠٠٦ إلى شركة إماراتية مقابل ٩.٢ مليار دولار، وسنت الحكومة قوانين جديدة بين عامي(٢٠٠٥، ٢٠٠٦) متعلقة بالتوقيع الإلكترونى، والاستثمارات الجديدة، والجمارك، ومكافحة الإحتكار والتنافس، وضريبة الشركات الموحدة، كما وقعت الحكومة اتفاقية تجارة حرة مع تركيا في عام ٢٠٠٥، واتفاق

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

المنطقة الصناعية مع الولايات المتحدة وإسرائيل فى فبراير ٢٠٠٧ وفي الإطار ذاته وعلى سبيل فتح السوق المحلية والاقتصاد المصري؛ أنشأت الحكومة سوق مصرفية بينية في عام ٢٠٠٤؛ حيث تستطيع المصارف التداول بحرية بالعملة الخارجية، مع رفع متطلبات التسليم على إجراءات التصدير، وأُتخذت كثيرًا من الخطوات لتحسين الوضع المالى، وفى عام ٢٠٠٥ عُدل قانون الضريبة على الدخل؛ بهدف توسيع قاعدة الضرائب(جبه، ٢٠٢٣، ص١٣).

هذه السياسات التى لطالما وُجهت لها عديد من الانتقادات؛ فقد رأت (اليونيسيف)- على سبيل المثال- أن السياسات التى يأخذ بها البنك الدولى فى الدول النامية تؤدى إلى إفقار الغالبية العظمى من الشعب، وترسخ أيضًا التفاوت الحاد فى الدخول بين الفئات الاجتماعية، كما تُقوض الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وتحسين نوعية الحياة، كما ينتقد البعض تحيزها ضد القطاع العام لمصلحة السوق والقطاع الخاص، وهذا يعنى خضوع السياسات الاجتماعية لفئات بعينها فى المجتمع، وسعيها للربح بغض النظر عن البعد الاجتماعى، وتعني- أيضًا- نهاية الدولة- حال استمرارها، وتعمقها- بوصفها حامية للضعفاء اقتصاديًا فى مواجهة الأقوياء اقتصاديًا(نافع،٢٠٠٢، ص١٣٣). وقد سمحت هذه العوامل مجتمعة إلى ظهور بعض المشكلات التي بزغت مع العمل الحر؛ مثل: كتابة العقود، وظهور بعض أشكال الفساد؛ مثل الواسطة، والمحسوبية، والمحاباة، والتكسب الوظيفي.

٣. التحولات السياسية

ومع تعمق سياسات الخصخصة، وسياسات التثبيت، والتكيف الهيكلي، وما نتج عنها من تدن فى الواقع الاجتماعى؛ كان الصدى السياسى لها بأن ارتفعت حدة الأصوات المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية؛ فمع بدايات الألفية الجديدة سمح النظام السياسى ببعض الحريات السياسية، وأُنشئت بعض أحزاب المعارضة، وظهر فى الخطاب السياسي للرئيس مصطلحات؛ مثل: التحول الديمقراطي، وسيادة القانون، ولكن ظلت الحياة السياسية عقيمة ولم يتم السماح أبدًا بتداول السلطة عن طريق الانتخابات، وهو الشرط اللازم للحكم على مجتمع بأنه مجتمع ديمقراطى، وبرغم حرية التعبير، واتساع مداها نسبيًا

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

فى تلك الفترة؛ فإن المشاركة السياسية اقتصرت على مجموعة من المتخصصين، والنخبة الحاكمة، وغاب غالبية الشعب بفئاته المختلفة عن المشاركة فى الانتخابات؛ ترشحًا، وتصويتًا(هلال،٢٠١٥، ص١)

وفى ديسمبر ٢٠٠٦ طالب رئيس الجمهورية البرلمان المصرى بتعديل(٣٤) مادة من مواد دستور ١٩٧١، ووافق مجلس الشورى ومجلس الشعب بالأغلبية على التعديلات الدستورية المطروحة، وفى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ أُجري الاستفتاء على هذه التعديلات، ووافق الشعب بنسبة(٧٥.٩%)، وكان أبرز ما تضمنته التعديلات الدستورية: النص على مبدأ المواطنة، واعتبارها الأساس الذى يقوم عليه نظام الحكم، وإنشاء لجنة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات لها صلاحيات مطلقة، ومنع إنشاء الأحزاب على أساس الدين والجنس والأصل، كذلك الحد من سلطات رئيس الجمهورية وتوسيع اختصاصات رئيس مجلس الوزراء، وضمان حد أدنى لتمثيل المرأة فى البرلمان، فضلًا عن إلغاء كل ما هو اشتراكي، وتحالف قوى الشعب العامة(سعيد،٢٠١٦، ص٣٤٢).

وحدث التحول الأكبر في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؛ إذ كان مطلبها الرئيس هو" تغيير النظام السياسي" الذى ظل قابعًا على نفوس المصريين ثلاثين عامًا، وقد نجحت الثورة بالفعل فى إسقاط النظام؛ سعيًا للدخول فى مرحلة جديدة، والتى يتبلور فيها شكل النظام السياسى الجديد.

وعلى حين يطمح الثوار فى إقامة نظام ديمقراطي؛ ظهرت كتل سياسية جديدة كشفت عن نشاط واضح فى الفضاء السياسى عبرت عنه أحزاب جديدة، وائتلافات ثورية لا حصر لها، كما صعدت تيارات ذات مرجعية دينية؛ كالإخوان، والجماعة السلفية، وجماعات الجهاد الإسلامي؛ لتضع توجهاتها فى قلب الصراع السياسى، وتصاعدت الاحتجاجات والمطالب الفئوية؛ فمع تعرض الدولة لأزمات اقتصادية متلاحقة، وتقلص الموارد الخاصة بالدولة تزايدت الاحتجاجات العمالية والمطالب الفئوية؛ مما جعل الدولة عاجزة على تلبية تلك المطالب(هلال وآخرون، ٢٠١٣، ص٦٣).

وفى ظل المطالب بعملية التسريع فى تسليم السلطة للمدنيين من خلال عقد انتخابات رئاسية مبكرة، أُجريت الانتخابات في يومي: ٢٣ ، ٢٤ مايو ٢٠١٢، وانتهت نتائجها بفوز

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

المرشح "محمد مرسى"، واتسمت فترة حكم الرئيس الأسبق "محمد مرسى" بعدة سمات ؛أهمها: الاستقطاب الحاد بين القوى السياسية فى البلاد، وتحديدًا بين جماعة الإخوان ومؤيديها، وبين مختلف الأحزاب والقوى المدنية؛ مما أثر في عملية وضع الدستور، ومناخ الحوار فى البلاد، وارتباك الحكم فى مواجهة المشكلات، وتزايد الإحتجاجات، والاضطرابات السياسية، وتدهور العلاقة بين الرئاسة ومؤسسات الدولة، ومما زاد الأمر سوءًا الانفلات الأمني، والأعمال الفوضوية، والهمجية، والإضرابات؛ الأمر الذى أدى إلى توقف الإنتاج، وزيادة عدد المصانع المتعثرة، بالإضافة إلى أزمات أخرى؛ كالبنزين والسولار، والانقطاع المستمر للكهرباء، بالإضافة إلى الاحتجاجات الفئوية(الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢١).

وفى مقابل تعنت الرئيس وعدم الاستجابة لمطالب المعارضين مع نداءات الجيش للقوى السياسية للوصول إلى حل توافقى دون جدوى، كانت دعوات الشباب إلى مظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتى عمت الميادين الكبرى فى مختلف المحافظات، وإنحاز لها الجيش ليعلن خارطة الطريق مع القوى المدنية وحزب النور السلفى فى ٣ يوليو ٢٠١٣، وبالفعل أخذت خارطة المستقبل طريقها للتنفيذ فتولى المستشار" عدلى منصور" منصب رئيس الجمهورية ودُعي لإجراء إنتخابات رئاسية فى العام نفسه، وفاز المرشح "عبد الفتاح السيسى" برئاسة الجمهورية، وتسلم السلطة فى ٣ يوليو ٢٠١٤(النحال، ٢٠٢٠، ص١٨٣).

٤. التحولات الاجتماعية

تؤثر التغيرات الاقتصادية والسياسية التى تحدث فى أي مجتمع- بنتائجها، وتداعياتها المباشرة- في الواقع الاجتماعي وفي هذا السياق يمكن القول بأن سياسات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة التى اتبعها النظام السياسي؛ أدت الى التراجع الشديد فى الدور الاجتماعى للدولة، تمثل في: انسحاب الدولة تدريجيًا من قطاع إنتاج ودعم السلع والخدمات، وإطلاق العنان للقطاع الخاص فى مجالات حيوية؛ كالتعليم، والصحة، وترتب على هذه السياسات زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتدهور شديد فى مستويات الأجور، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، كما أن سياسات الدولة الاجتماعية فى

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

المجالات الصحية والعلاجية، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات، ومساعدة الفقراء ومحدودى الدخل، والسياسة السكنية وتطوير المناطق العشوائية، وسياسة التشغيل، والسياسة السكانية، والضريبية كانت محل شكوى كثير من المواطنين، ورأوا أنها سياسات غير فاعلة، وقاصرة عن تحقيق أهدافها ومساعدة المواطنين فيى مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، وتزايد معدلات الفقر والبطالة.

وبعد ثورة يناير ٢٠١١ عانى الاقتصاد المصرى أزمات متوالية حادة وبالغة الصعوبة؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي؛ الذى أدى إلى قلة الإنتاج، وهروب الاستثمار فى المراحل الانتقالية، وكان لذلك آثاره الاجتماعية السالبة على فئات كثيرة فى المجتمع، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد لتأتي فى المرحلة التالية سياسات اقتصادية انكماشية وتقشفية فيما سُمي بـ" برنامج الإصلاح الاقتصادي" في عام ٢٠١٦؛ وتزايد الأوضاع الاجتماعية سوءًا، خاصة لأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وتزداد حدة التفاوت الطبقي، ومن ثم واجه المجتمع المصرى عديدًا من التحديات؛ لعل أهمها: اختلال منظومة العدالة الاجتماعية، وتدني أوضاع الطبقة الوسطى، وارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم ارتفاع معدلات الفقر كما شهد الخطاب الديني حالة من الفوضى والتعددية، وتراجعًا فى طبيعة القيم التى يبثها إلى المواطنين (الشال، ٢٠٢٠، ص٥١٨).

وألقى ذلك بظلاله على البناء الاجتماعي؛ فارتفعت معدلات الجريمة، وانتشرت بعض مظاهر البلطجة، وبروز التعصب والتطرف فى الأراء؛ كرد فعل لانهيار القيم، وعدم تكافؤ الفرص؛ فضلًا عن فقدان قيمة العمل، والتقبل النفسي لفكرة التفريط فى معايير أداء الواجب الوظيفي، وتراجع الاهتمام بالحق العام، والشعور بالظلم لدى الغالبية وتعددت أشكال المخالفات حيث ظهرت فى صورة التحيز، والابتزاز، والاستغلال الوظيفي، والتسهيلات، والمحسوبية، والعمولات؛ مما أدى إلى حرمان بعض المواطنين من حقوقهم، والإساءة لمؤسسات العمل؛ فيما نتاجه تفشي الاحتقان الاجتماعي والحقد بين شرائح المجتمع، وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة(فرج، ٢٠٢٢: ٥٧٣).

ويعد غياب الثقافة القانونية تربة خصبة للوقوع في براثن المخالفات في عديد من القضايا المجتمعية؛ لجهل الأفراد بموقفهم القانوني؛ مثل: قضايا الزواج العرفي، وشروطه

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

الحقيقية، وشرعية نقل الأعضاء أو التبرع بها، وكذلك حسم قضية لا يزال البعض يلوك وجهات نظر الخلاف حولها، وهي: مدى قانونية وشرعية فوائد البنوك والتجارة الإلكترونية؛ وذلك بسبب تعدد وجهات النظر فيها من قبل عديد من شيوخ جامعة الأزهر، وغيرها من المسائل القانونية والفقهية الأخرى التي يجب أن يكون الشباب على علم بها.

٥. المسؤولية المجتمعية للجامعات

أضحى من الثابت اليوم أن الجامعات يجب أن تضطلع بثلاث مهامات أساسية؛ وهي: التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهي وظائف أساسية ومترابطة ارتباطا وثيقًا، تعمل على تحقيق عدد من الأهداف؛ بداءًا بنشر المعرفة وتعديل السلوك واكتساب المهارات (التعليم)، ومرورًا بتنمية المعرفة وإنتاجها وتطويرها(البحث العلمي)، وانتهاءً بالمساهمة في حل مشكلات المجتمع وخدمة أفراده؛ وصولًا لتحقيق رفاهية المجتمع.

كما باتت المؤسسات الجامعية تمارس دورًا مهمًا وحاسمًا في التعرف على مشكلات المجتمع، وتقديم الحلول العملية والقادرة على معالجة تلك المشكلات، وتحولت الجامعات إلى ركائز تعتمد عليها المجتمعات في تحقيق التنمية والازدهار على مختلف الأصعدة.

تحقق المسؤولية المجتمعية عددًا من الآثار الإيجابية فى نفوس الطلاب، وممارستهم الأكاديمية المجتمعية؛ لعل من أبرزها: تعريفهم بالواجب عليهم نحو دينهم وعقيدتهم، والتوجيه إلى المصلحة العامة، ومنحهم الثقة والاعتزاز بالنفس، وتربيتهم على الإيجابية والأخذ بالأسباب، والشفافية والمساءلة والمحاسبية، والتوعية والتوجيه لاستخدام القدرات العقلية فيما ينفع المجتمع، وتعميق الانتماء للوطن، والعمل على تنمية موارده، وتوسيع فهمهم القضايا المجتمعية وتحديات المجتمع المختلفة، والإذعان القانوني ومكافحة الفساد والمشاركة في البرامج المجتمعية، ومساعدة الآخرين في تلبية حاجاتهم، وتطوير مفاهيمهم المجتمعية(محمود، ٢٠٢٣، ص١٦٥).

وعليه فإن طاعة القانون، والتزام القواعد والأعراف، ومحاربة الفساد في ظل تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة والشفافية، بات أمرًا لازمًا، وأحد المبادئ الأساسية التي تستند إليها المسؤولية المجتمعية للجامعات، والتي تقوم على نهج إداري قائم على الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها؛ مكتوبة، ومعلنة، وتنفيذها وفق إجراءات راسخة ومحددة،

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

والإلمام بها، والحرص على العلم بمحتوى هذه القوانين، والعمل بها عند تطوير سياساتها وممارساتها الخاصة بالمسؤولية المجتمعية، وكذلك الالتزام من خلال برامجها وأنشطتها بمكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة؛ ومن ثم فإن الاهتمام بتعزيز الثقافة القانونية بين الطلاب من صميم مسؤوليات الجامعات.

ويمكن الخلوص- في ضوء ما تقدم- إلى أن تحديات العولمة وتطورات الوضع الراهن في المجتمع المصري شهدت عدة تغيرات في الآونة الأخيرة؛ على سبيل المثال لا الحصر: انتشار الرذيلة، والجريمة، والعنف في المجتمع، والتحرر من القيود الأخلاقية، ومحاكمة القرن للرئيس الأسبق، وانتخاب رئيس مدني وعزله، وتعديل الدستور، وقانون التظاهر، وقانون مكافحة االرهاب ... وغيرها، كل هذا أدى إلى تكوين اتجاهات مختلفة حول الفعل ورد الفعل المصاحب لمثل هذه التطورات؛ الأمر الذي يتطلب تعزيز الثقافة القانونية لدى الشباب في مصر، فالوعي القانوني ونشر ثقافة احترام القانون ضرورة تفرضها الظروف القومية والمحلية الراهنة ، ويُمكن الفرد من التعرف على حقوقه وواجباته، وحمايته من شتى أشكال التطرف، ودعمه في النهوض بالمجتمع؛ ومن هنا يبدأ التفكير في آليات لتعزيز الثقافة القانونية بين الأفراد.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن هناك آليات متنوعة لتعزيز الثقافة القانونية؛ منها: وسائل الإعلام؛ سواء من خلال الإعلام المرئي، أو المسموع، أو المقروء؛ بحيث يعرض الموضوعات القانونية بأسلوب سهل؛ فضلًا عن إعداد ندوات ومؤتمرات بجميع الجهات المعنية بشأن الثقافة القانونية، كما أن نشر الثقافة القانونية يقع على عاتق جميع أفراد المجتمع وليس قاصرًا فقط على رجال القانون، كما يقع على عاتق جميع منظمات المجتمع المدنية، والهيئات الحكومية، والجمعيات الخيرية؛ وبخاصة المؤسسات التربوية؛ لما لها من دور في تعميق ثقافة احترام القانون(Boymirzayeva, 2023, p62).

وفي هذا السياق أكدت دراسات: الفضالي(٢٠١٦)، ( ) Nurmuhammad 2019، فرج(٢٠٢١)، (Vasyliuk et al(2023، على دور التعليم في تشكيل وتنمية الثقافة القانونية؛ بهدف نشر أساسيات المعرفة القانونية بين الشباب، وتعليمهم الآليات العملية لحماية حقوقهم، وتنفيذ "القانون"، ومواجهة الفساد؛ من خلال إعداد الظروف

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

اللازمة لتشكيل الثقافة المدنية في الحياة الاجتماعية؛ بما يتوافق تمامًا مع مصالح المجتمع من ناحية، ومصالح الفرد (المواطن)، وكذلك المصالح المشتركة للمجتمع والمواطنين.

المحور الثاني: الجامعات وتعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها

أولًا: دور الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها

يعد تكوين الثقافة القانونية عملية معقدة متعددة المستويات تشير إلى نضج المجتمع، وفاعلية الأنظمة: التعليمية، والقانونية، والأخلاقية، والثقافية في ذلك المجتمع. وتتطلب الثقافة القانونية توافر معتقدات أيديولوجية مدعومة بإطار تنظيمي وقانوني واضح ومنظم، والتعليم هو المجال الذي يمكن فيه تنفيذ هذين العنصرين. وتتشكل النظرة العالمية والمبادئ التوجيهية الأخلاقية في مجموعة الأنشطة التعليمية؛ على حين يتم تحديث القواعد القانونية في قطاع المعرفة والمهارات القانونية، وتقع على عاتق المؤسسات التعليمية مسؤولية تلقين المعايير والأدوار الاجتماعية، بالإضافة إلى صقل المواهب، وتنمية مهارات الطلاب نحو تفعيل العقل، وتعريفهم حقوقهم وواجباتهم، وحثهم على احترامها، وصولًا إلي درجة الوعي المطلوبة، ومن ثم ينبغي علي القائمين علي أمر تلك المؤسسات الاهتمام بأبعاد الثقافة القانونية، وجوانبها.

وإذا كانت الثقافة القانونية تمثل ضرورة لكل أفراد المجتمع؛ فإنها بالنسبة لطلاب الجامعة نقطة تحول، وعامل نمو، وإطار حياة؛ وترجع قوة الجامعة وعمق تأثيرها في تنمية قيم المواطنة لدي طلابها لعدة عوامل منها:

- إن طالب الجامعة في هذه المرحلة العمرية عل بداية طريق تحمل بعض الواجبات مثل: المشاركة في الانتخابات العامة، وأداء الخدمة العسكرية، كما أنهم يتعلمون ويكتسبون خلال المرحلة الجامعية كثيرًا من القيم والاتجاهات السياسية.
- إن طالب الجامعة غالبًا ما يكون قد بلغ مرحلة النضج الفعلي، والجسمي والنفسي، ويساعده في ذلك سرعة اكتساب وتشرب المعارف القانونية.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

- إن طالب الجامعة بلغ أعلى مستوي ذكائه؛ مما يساعد في التفكير في القيمة أو المبدأ أو الاتجاه، والاقتناع به قبل أن يؤمن به، وتكون لديه القدرة علي التمييز بين السلوك الصحيح والسلوك الخطأ.
- تتميز الجامعة بتنوع الأنشطة الطلابية في المجالات السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية، ويتعلم من خلالها قيمًا ومبادئ وسلوكيات وجدانية من قبل إدارة الجامعة والمجتمع.
- مشاركة الطالب في جامعة الأسر والرحلات،.... وغيرها التي تنمي لديه قيمًا مثل المسئولية، والمشاركة، والانتماء واحترام القانون وغيرها.
- مشاركة الطالب في الاتحادات الطلابية تنمي لديه قيمًا سياسية واجتماعية وقيم الديمقراطية والحرية

وهنا تجدر الإشارة أن تعزيز الثقافة القانونية للشباب الجامعي تحتاج إلى تضافر جهود عدة يمكن تناول أبرز عناصرها كما يأتي:

١. دور عضو هيئة التدريس في تعزيز الثقافة القانونية لطلابه:

يعد عضو هيئة التدريس أساس العملية التعليمية بما لديه من علم وقيم، وما يتبعه من أساليب في التدريس والتعامل مع الطلاب، فمن المعروف أن أستاذ الجامعة له دور قيادي بحكم عمله ويقع عليه عبء العمل الجامعي بمختلف جوانبه؛ إذ يمارس أستاذ الجامعة المهام التدريسية كمتطلب أساسي لعمله، بالإضافة إلي دوره البحثي الذي يعد من أبرز وأهم الأنشطة اللازمة لنموه المهني، إلا أن دوره لا يقتصر علي المهام التدريسية والبحثية فقط، بل يتعداها إلي أنشطة عدة يمارسها في مجالات متعددة بهدف خدمة الحياة الجامعية للطلبة والبيئة المحلية والمجتمع ككل.

ويؤكد على دور عضو هيئة التدريس في تعزيز الثقافة القانونية– كأحد الأدوار المنوطة به القيام بها– نص المادة(٩٦) من قانون تنظيم الجامعات علي ضرورة تمسك أستاذ الجامعة بالقيم والتقاليد الأصلية، والعمل علي بثها في نفوس الطلبة، وأن عليهم ترسيخ وتدعيم الاتصال المباشر بالطلبة، ورعاية شئونهم الاجتماعية والثقافية والرياضة(

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

رئيس جمهورية مصر العربية، ١٩٧٢، ص٦٤٢)، ويتمثل دوره في تعزيز الثقافة القانونية كما يأتي (Malona,2023, p271-273):

- أن يكون قدوة ونموذجًا يحتذي به لدي طلابه، ويكون سلوكه مطابقًا لأفكاره التي يبثها في طلابه ويدعمها ويشجع عليها. فأستاذ الجامعة هو المثل الحقيقي والقدوة العملية لتعزيز الثقافة القانونية، بل إن دوره يفوق في كثير من الأحيان دور المناهج التعليمية، فعن طريقة يزداد الوعي لدي الطلاب وذلك من خلال الحوارات البناءة داخل وخارج قاعات الدراسة وأثناء ممارسة الأنشطة الثقافية؛ لذا عليه أن يضع ميثاقًا للعمل يلتزم به، وإذا أراد الاعتراض أو تعديل نظام ما فعليه إتخاذ الإجراءات القانونية.
- أن يكون عضوًا في انتخابات الاتحادات الطلابية، وقيادة لجان الأسر والأنشطة الطلابية والريادة الطلابية... الخ. وبذلك يمكنه أن يوجه عملية التفاعل الاجتماعي وجهة إيجابية خلال العمل المشتركة بروح الفريق، ويرسخ فيهم قيم الولاء والانتماء والمشاركة والتسامح والانفتاح علي الغير، والاعتزاز بالنفس وبالذات، والوصول إلي حلول قانونية للمشكلات المجتمعية، وهذه كلها تسهم في تعزيز ثقافة احترام القانون.
- غرس مقومات الإلتزام بالسلوكيات والاخلاقيات المهنية لدى الطلاب وذلك على مستوى تخصصات البرامج التي تقدمها الكلية حتى يستطيعوا التعامل مع أقرانهم عند إلتحاقهم بسوق العمل.
- يعالج الأحداث الجارية وبعض القضايا المجتمعيه من وجهة نظر قانونية.

وتعتمد فاعلية تعزيز الثقافة القانونية للطلاب على استخدام أساليب تدريس نشطة ومتنوعة لربط النظرية بالممارسة؛ لذا يجب ألا تكون قاصرة على المحاضرات والتلقين، بل يجب أن تكون قائمة على حل المشكلات؛ فيُعطى الطالب مساحة واسعة من الحرية في التعبير عن رأيه، أو المشاركة وتحليل المواقف؛ من أجل تعويده على ممارسته السلوكيات الأخلاقية والاجتماعية البناءة، كذلك إعداد اللقاءات مع الهيئات القضائية وهيئات تنفيذ القانون، وإعداد المناظرات والندوات والموائد المستديرة، وقد حازت طريقة تحليل المواقف الإشكالية المحددة method of analyzing specific problematic situations -

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

بتطبيقها المعارف القانونية– مكانًا خاصًا في تدريس مقرر الثقافة القانونية(Ashirova et al, 2021, p3128– 3129).

ومن الأساليب الفاعلة لتدريس الثقافة القانونية تفعيل نظام تعليمي عملي (التعلم عن طريق العمل doing By Learning) من خلال تحفيز الطلاب على اتباع منهجيات التفكير الناقد للنصوص القانونية، ومن خلال تهيئة الظروف الملائمة والمشجعة على الإبداع والتفكير العلمي الخلاق، ومن أبرز هذه الأساليب دراسات الحالة؛ وهي بوصفها استراتيجية لا تسمح فقط بمشاركة الطلاب وتفاعلهم النشط، بل وتحفز أيضًا قدرتهم على التحليل الناقد. ويمكن أن تكون دراسة الحالة وصفًا في بضع جمل لمثال نموذجي أو نص يتراوح ما بين(صفحة – ٣ صفحات)، يعرض مواقف أكثر تعقيدًا في سياقها المحدد. كما يعد لعب الأدوار والمحاكم الصورية من أكثر الأساليب فاعلية، حيث تتم دراسة وتحليل حالة موقف أو قضية أو معضلة معينة، من خلال إنشاء شكل من أشكال تمثيل الأدوار أو المحاكاة؛ حيث يتعين على الطلاب– كأحد الأطراف المعنية– أن يتخذوا موقفًا وأن يتصرفوا ويتخذوا خيارات كجزء من هذا الموقف، وتعد المناقشة حول ما فعله الممثلون والخيارات التي اتخذوها جزءًا مهمًا من العملية، ولا يخضع هذا المقرر للتقويم التقليدي ويجب أن يتم تقويم مستوى الثقافة القانونية بأبعادها الثلاثة(المعرفية، والمهارية، والقيمية)، ويمكن أن يتم من خلال المشاركة الفعالة في المحاضرات بالإضافة إلى تقديم عرض مبسط(٣ صفحات) للأحكام القانونية في القضايا المجتمعية التي تمت مناقشتها (Veldhuizen,2020, p6–7).

٢. دور المناهج الجامعية في تعزيز الثقافة القانونية

يعد وجود تعليم نوعي ومخصص في مجال الثقافة القانونية في برنامج التعليم إحدى الدعائم الرئيسة لرفع مستوى الثقافة القانونية للطلاب؛ للحد من احتمالات حدوث المخالفات القانونية نتيجة الجهل بالقانون، كما ينبغي أن تغطي برامج التعليم سلسلة من الأنشطة التي تشجع مبدأ انتشار المعلومات القانونية، وقد يكون ذلك من خلال وحدات داخل الكليات، مهمتها نشر الثقافة القانونية؛ من خلال عقد محاضرات، وندوات، يتولى إدارة بعضها أساتذة القانون، وكذلك الخبراء الدوليون والمحليون المتخصصون في قضايا

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

هذه الموضوعات أو من خلال مقررات؛ مثل: التاريخ، أو الدراسات الاجتماعية أو التربية المدنية، أو تعليم المهارات الحياتية، أو تعليم حقوق الإنسان، ومن الملاحظ أنه برغم من أهمية تدريس المفاهيم المرتبطة بمجال الثقافة القانونية؛ فإنها غائبة عن المقررات كتخصص قائم بذاته، وإن كانت تُدرس في بعض الحالات بشكل متشعب ضمن بعض المقررات، وذلك بحسب اهتمام الأستاذ المكلف بالمادة، ووعيه بأهمية نشر ثقافة احترام القانون (He et al,2016, p1520)، وظل التساؤل قائمًا بشأن ما إذا كان يجب أن تُدرس موضوعات الثقافة القانونية ضمن مقرر مستقل، أم أن تدريسها من خلال بعض المقررات كاف للنهوض بها؟

وتؤيد اليونسكو، ودراسة(He et al,2016, p1523) أن تدرس الثقافة القانونية في جميع المراحل التعليمية من رياض الاطفال وحتى الجامعة وبالتالي فهي ليست مجرد مقرر يُضاف للمقررات الأخرى كما تؤيد تبني استراتيجية لمقرر دراسي متعدد الاختصاصات يُدرس خلال فصل دراسي(١٠أسابيع) (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٩، ص٤٠)، ولا يقتصر على موضوع واحد متعلق بتعليم الثقافة القانونية؛ على سبيل المثال يدرس الطلاب القوانين المتعلقة بالأسرة، وقوانين العمل، وقوانين الشارع، وقوانين العلاقات الاجتماعية،... وغيرها، ويسهم في تكوين مفاهيم صحيحة عن قيم: الحرية، والمساواة، والعدالة، والحقوق، والالتزامات(Togaybaeva, 2013, p417)، ومن الضروري تحديد الهيكل الطولي لمحتوى مقرر الثقافة القانونية longitudinal structure of education courses؛ أي: توزيع مقررات محددة مقدمة في درجات مختلفة وفقًا للعبء الأكاديمي للطلاب، وقدراتهم على التعلم، ومتطلباتهم العملية؛ مع الأخذ في الحسبان أن إعدادها مهمة شائكة تتطلب قدرًا من الإبداع بحيث يتناول في ثناياه الجوانب الاجتماعية والأخلاقية للقوانين؛ فضلًا عن استيعاب أهم الحقوق والالتزامات التي ينص عليها القانون، وتدور موضوعاته حول القضايا الواقعية في السياق المجتمعي؛ بهدف زيادة الوعي بالمعرفة القانونية، وتنمية الشعور بالمسؤولية تجاه القواعد القانونية، ورفض أشكال السلوك المعادية للمجتمع(Boymirzayeva,2023, p65).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

مما تقدم يمكن القول أن المناهج الدراسية التي يمكن أن تعزز الثقافة القانونية للطلاب هي مناهج متخصصة تشمل جوانب عدة: منها ما يتعلق بحقوق وواجبات وحريات المواطنين ومنها ما يرتبط بالثقافة القانونية المهنية التي تدرس قضايا علاقات العمل داخل مؤسسات العمل وتقدم حلولًا قانونية للمشكلات الخاصة بقضايا العمل ومنازعاته، كما تتضمن أحكامًا وحلولًا قانونية لقضايا الواقع المعيش.

٣. دور الإتحادات الطلابية في تعزيز الثقافة القانونية

تعد اتحادات الطلاب من أهم أشكال التنظيمات الطلابية التي تستهدف تنشئة الطلاب علي مفاهيم سيادة واحترام القانون، وذلك من خلال التزام قواعد وممارسات الحكم الذاتي ومبادئي المشاركة في إدارة حياتهم الدراسية في الجامعة، هذا إلي جانب تأثير التنظيمات الطلابية في الجامعات علي قيم واتجاهات الطلاب، وخاصة الطلاب المشاركين في نشاطاتها وغالبًا ما يتسم هذا التأثير بالفاعلية والاستمرارية.

وينص تنظيم اتحاد الطلاب بالكليات علي وجود لجنة الأسر، والتي تشرف علي تكوين الأسر المختلفة، وتسهم في توجيه وتنظيم الأنشطة الطلابية في كل أسرة، ويتميز نظام الأسر بالجامعة بتوطيد العلاقة بين الطلاب وبين الأساتذة والمسئولين بالجامعة من خلال وجود رائد يلتف حوله الطلاب، ولاشك أن هذا أمر له قيمته التربوية، حيث يعتبر فرصة للاحتكاك المباشر وتوطيد أواصر التعاون والانتماء بين أفراد الأسرة، ويتيح نظام الأسر أيضًا للطلاب ممارسة كافة الأنشطة(الوقائع المصرية، ٢٠١٩، ص٧)

ومن الأنشطة التي تقوم بها إتحادات الطلاب الندوات والمحاضرات والمناظرات القانونية والسياسية؛ لتعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين في المجتمع وذلك من خلال التعريف باللوائح والقواعد القانونية ويمكن أيضًا للجان الأسر أن تؤدي دورًا في نشر الثقافة القانونية للطلاب وذلك من خلال إعداد بعض البرامج القانونية لتثقيفهم من الناحية القانونية بالإضافة لمناقشة بعض القضايا القانونية مثل: قانون العمل وقانون الجامعات وحقوق الإنسان وقانون البيئة وغيرها من الموضوعات القانونية التي تهم الطالب الجامعي بصفة خاصة بالإضافة لاكساب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس قدرا من الثقافة القانونية والحقوق والمسؤوليات التي تقع على كل منهما(السوداني، ٢٠٢٢، ص٢٣٧).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

وبهذا تعد مجالس اتحادات الطلاب واللجان الفرعية المرتبطة بها من أهم ملامح الممارسة الفعلية للمعارف القانونية إذ أنها تتطلب الانتخاب بشكل قانوني فضلًا عن تطبيق لوائح وقوانين محددة، كما أنها تثير المزيد من القضايا الخاصة باعتبارات التمثيل الطلابي، وتقديم التقارير، والبحث عن حلول لمشكلات وقضايا تخص الحياة الجامعية حيث تتاح لهم المعلومات ومهارات المشاركة في الحوار واتخاذ القرارات، ومن خلال المناقشة التي تتم داخل المجموعات يتضح الوعي الحقيقي باللوائح والقوانين، وعلي الجامعة أن تهئ المناخ المناسب للأخذ بآراء الطلاب ووجهة نظرهم بشكل جاد، وأن يتم تدعيمهم لتنمية إطارًا من المعارف والمهارات والاتجاهات نحو السلوك المقبول إجتماعيًا.

٤. دور الأنشطة الطلابية في تعزيز الثقافة القانونية

يقصد بالأنشطة الطلابية كل ما يقوم به الطلاب من أعمال ويمرون به من خبرات وبرامج يخطط لها من قبل المسئولين بالجامعة في المجالات الثقافية والاجتماعية والعلمية والرياضية والفنية والترفيهية، وذلك خارج نطاق الجداول الدراسية الرسمية والجدير بالذكر أن الأنشطة الطلابية تسهم بدرجة كبيرة في تشكيل شخصيات الطلاب وتكسبهم القيم التربوية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي من شأنها أن تسهم في تكوين المواطن الصالح حيث تساعدهم علي التكيف والتفاعل الإيجابي مع الآخرين في بيئتهم الاجتماعية.

ويتمثل دور الأنشطة الطلابية في نشر الثقافة القانونية من خلال التشجيع المستمر من الجامعة للطلاب على حضور الندوات والمحاضرات والمناظرات ذات الطابع السياسي والقانوني التي يمكن من خلالها تعزيز الثقافة القانونية بمجالاتها كافة سواء المرتبطة بالعمل وقضاياه أو تلك المرتبطة بالواقع المعيش أو الثقافة القانونية المرتبطة بالحياة الجامعية.

٥. دور الإدارة الجامعية في تعزيز الثقافة القانونية

تعد الإدارة الجامعية الركيزة الأساسية التي يتوقف على مدى جودتها نجاح الجامعة فيما تقوم به من جهود وأنشطة بوصفها المسؤولة عن ضبط العمل الأكاديمي وقيادته

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

وتهيئة المناخ لأداء جامعي أفضل ويتحدد دور الإدارة الجامعية في تعزيز الثقافة القانونية فيما يأتي(Malona,2023, p271-273):

- توجيه أعضاء هيئه التدريس لتقديم معلومات الطلاب في بداية السنة الدراسية عن أعمال السنة ونسبة الحضور المطلوبة وكيفيه الاشتراك في اتحادات الطلاب والأنشطة الطلابية.
- نشر الملصقات واللوحات التي يمكن من خلالها التعرف على اللوائح التي تحكم سلوكيات الطالب بالجامعة والإجراءات التي يتبعها الطالب في حاله اعتراضه على مستوى الأكاديمي والخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية التي يمكن أن يتمتع بها الطالب، وتوضيح الجوانب القانونية التي تحكم العمل الأكاديمي داخل الجامعه كالغش والتزوير والمغالطه في البيانات.
- إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار من يمثلهم في الاتحادات الطلابية دون إجبار أو اكراه.
- تمكين الطلاب من ممارسة الأنشطة اللاصفية التي تناسبهم بحرية كاملة.

مما سبق يمكن القول أن أهمية الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية تنبع من مسؤوليتها عن إعداد وتأهيل الشباب المتزن والمتكامل الشخصية؛ لاضطلاعهم بواجبهم: العلمي، والعملي تجاه الأمة والمجتمع، ولتفعيل دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية، ينبغي توسيع مشاركة الطلاب في تنظيم الحياة الجامعية، وتحقيق التواصل الخصب بين الأساتذة والطلاب من خلال التنظيمات الطلابية، ومن خلال قنوات التواصل مع الإدارة الجامعية فيما يتصل بهمومهم ومشكلاتهم، وبالقدر الذي تتعدد فيه قنوات الحوار والتواصل وحرية التعبير وإمكانات التوافق – مع تعدد وجهات النظر – يوفر المناخ الجامعي المجال الحقيقي لتعزيز ثقافة احترام القانون؛ مبادئ وممارسات ومنهجًا للحياة وفيما يأتي أبرز ممارسات الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها.

ثانيًا: أبرز ممارسات الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها

١. تعزيز الثقافة القانونية في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية

يعد مركز التعليم المدني Center for Civic Education من أبرز المراكز التي لها دور في نشر الثقافة القانونية في الولايات المتحدة، وهو منظمة مستقلة غير ربحية مقرها كاليفورنيا، ولها مكاتب في لوس أنجلوس وواشنطن، تعني بتنفيذ برامج المركز

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

المحلية في كل ولاية، ومقاطعة، وتتمثل مهمة المركز في تعزيز المواطنة المستنيرة والمسؤولة الملتزمة بالمبادئ الديمقراطية ولتحقيق هذه الغاية؛ يقدم المركز التطوير المهني للمعلمين، والمواد التعليمية للمدارس العامة والخاصة على المستفي المراحل: الابتدائية، والثانوية، وما بعد الثانوية. ويجري المركز البحوث والتقييم بصورة دورية؛ لتحديد تأثير برامج المناهج الدراسية للمركز في المعارف، والمهارات، والمواقف، والالتزامات بالقيم والمبادئ الديمقراطية من قبل الطلاب في الولايات المتحدة ودول أخرى. وقد أثبتت الأبحاث التي أجراها المركز والوكالات المستقلة فاعلية هذه البرامج الدراسية في تعزيز تنمية الكفاءة المدنية، والمشاركة المدنية المسؤولة بين الطلاب(Center for Civic Education, 2009,p2).

كما أُنشئ مركز القانون والمجتمع والعدالة في كل جامعة The Center for Law, Society, and Justice والهدف الرئيس منه تحسين الثقافة القانونية للأطفال والشباب؛ من خلال برنامج التدريس، والبحث، وتطوير المناهج، والمبادرات المدرسية ؛فضلًا عن أنه مسؤولية عن تصميم المناهج التي تتضمن موضوعات رئيسة؛ منها: دور القانون في المجتمع، وتأثيره على الفرد، والمشاركة في المواطنة، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وحل النزاعات، وقانون المدرسة والسياسات، والتنمر الإلكتروني، كما يقدم المركز مناهج معتمدة في التعليم المتعلق بالقانون، ويجري أبحاثًا بشأن القضايا القانونية(Center for Law, Society, and Justice , 2009, Para2).

ويعد مكتب حل النزاعات الطلابية The Office of Student Conflict Resolution (OSCR) بجامعة ميتشيجان من أبرز الممارسات لتعزيز الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعة حيث يقوم المكتب بوضع سياسات تحدد معايير السلوك، وإجراءات لمعاقبة انتهاكات هذه المعايير، ويعلم بها الطلاب في بداية العام الدراسي من خلال وثيقة مكتوبة وتصف هذه الوثيقة السلوكيات المحتملة التي تتعارض مع قيم مجتمع الجامعة؛ ويحدد الإجراءات اللازمة للرد على مثل هذه السلوكيات؛ ويقترح عقوبات/تدخلات محتملة تهدف إلى تثقيف وحماية أعضاء مجتمع الجامعة(The Office of Student Conflict Resolution, 2022, Para.5).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

وتلتزم الجامعة بتعريف الطلاب بحقوقهم ومسئولياتهم وعقوبات انتهاك القوانين الجامعية من خلال كتيب يوزع على الطلاب ومن خلال نشر محتوى الوثيقة على موقع الجامعة بالإضافة إلى إرسال محتوى الوثيقة على البريد الإلكتروني للطلاب، كما يقدم المكتب استشارات قانونية مجانية للطلاب ويتعهد بسرية المعلومات، فضلًا عن عقد ندوات داخل الحرم الجامعي بشأن الثقافة القانونية المرتبطة بالدراسة الجامعية والتوعية بالمبادئ القانونية الخاصة التي سيتعامل بها الطلاب بعد تخرجهم، كما تتناول بعض قضايا الواقع المعيش مثل: الوضع القانوني لحيازة الأسلحة النارية، وحكم بيع أو تصنيع أو تعاطي المخدرات، عقوبة الإيذاء الجسدي للآخرين بما في ذلك بعض أعمال العنف والقتل. ...وغيرها(The Office of Student Conflict Resolution, 2022, Para.5).

٢. تعزيز الثقافة القانونية في جامعات المملكة المتحدة

حرصًا من جامعة كامبردج على حفظ النظام وتحقيق الإنضباط داخل الحرم الجامعي وخارجه تم إنشاء مكتب The Office of Student Conduct, Complaints and Appeals (OSCCA) بالجامعة واستهدف تحديد السياسات التي يجب على الطلاب التعرف عليها والإلتزام بها وتتمثل في ما يلي: السرقات العلمية في مقابل الممارسات الأكاديمية الجيدة وحرية التعبير وشروط التجمعات العامة، وإرشادات الاحتجاج الطلابي وقانون حماية البيانات وقانون حرية المعلومات ويتم عرضها من خلال مقرر عام إجباري على جميع طلاب الجامعة يسمى" إجراءات الإنضباط الطلابي" Student Disciplinary Procedure. كما يسمح المكتب بالإبلاغ عن أي طالب ارتكب سلوكًا غير لائق من خلال البريد الإلكتروني الخاص بالمكتب سواء كان المتضرر من هذا السلوك طالب أو أحد الممتحنين أو أحد الأساتذه أو أي فرد داخل الجامعة، كما يقدم المكتب دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتنمية الوعي القانوني لديهم؛ لنشره بين الطلاب، فضلًا عما يقدمه المركز من أدلة مطبوعة توزع على أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والموظفين ومنسوبي الجامعة بوجه عام بشأن توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين(university of cambridge, 2024, Para.3).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

وينظم المكتب ندوات بشأن موضوعات مثل: حق الطلاب في الحصول على أعلى جودة في التعليم، التأكيد على تمثيل الطلاب في لجان الجامعة لمشاركتهم في إتخاذ القرار، والاستخدام القانوني والغير قانوني لأجهزة الحاسوب، العقوبات التأديبية للتهديد الجسدي، والتمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين وحقوق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة(university of cambridge, 2024, Para.4).

٣. تعزيز الثقافة القانونية في جامعة قطر

قامت جامعة قطر بإستحداث مقرر جديد" LAWC 100 الثقافة القانونية" وإضافته لبرنامج المتطلبات العامة، وذلك للبدء بتدريسه في فصل خريف ٢٠١٩، ويسلط مقرر الثقافة القانونية الضوء على عدد من الموضوعات الأساسية بالنسبة لغير المتخصصين من الطلاب، وتأتي في مقدمة موضوعات المقرر مسألة تحديد مفهوم القانون ومصدره، والتصنيفات المختلفة للقانون، وفروعه الأكثر شهرة والتي لها علاقة واضحة جلية بحياة الإنسان ومعاملاته اليومية، كالقانون الدستوري وقانون الأسرة والقانون الجنائي والقانون الدولي والمبادئ العامة لحقوق الإنسان، هذا فضلاً عن القانون المدني والقانون التجاري(جامعة قطر، ٢٠١٩، فقرة٢).

ويستهدف المقرر توفير الحد الأدنى للطلاب من المعلومات القانونية الأساسية والهامة بالنسبة لهم، والتي تدور حول تعريف القانون وأهدافه وخصائصه وأبرز الحقوق والأحكام والمفاهيم القانونية الأكثر اتصالاً بحياة الفرد حيث طُرح المقرر بطريقة تتفق مع طلبة مختلفي التخصصات وتلبية جميع احتياجاتهم الثقافية في مقرر المتطلب العام، وإنشاء مقرر الثقافة القانونية له بعد اجتماعي وأخلاقي فهو ضرورة لجميع طلاب غير المتخصصين في القانون لأنه سيزودهم بالمعرفة القانونية ويبث في نفوسهم احترم وسيادة القانون ويقوم الأساتذة المتخصصون بالقانون بكلية القانون بإعداد محتوى المقرر ويتولى تدريسه بكل كلية أعضاء هيئة تدريس من كلية القانون(جامعة قطر، ٢٠١٩، فقرة٣).

مما تقدم نلحظ إهتمام الجامعات بتعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها بجوانبها المختلفة التي تتضمن الثقافة القانونية العامة المرتبطة بحقوق وواجبات الطلاب كمواطنين يخضعون لدستور الدولة، والثقافة القانونية المرتبطة بشئون الطلاب، والثقافة القانونية

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

المهنية المرتبطة بقانون العمل، والثقافة القانونية المرتبطة بقضايا الواقع المعيش وفي سبيل تحقيق هذا الهدف حرصت الجامعات على تعزيز الثقافة القانونية لطلابها بشتى الطرق؛ لأنه من المعروف أن غياب الثقافة القانونية، أو ما يُعرف بـ" الأمية القانونية"؛ يؤدي إلى آثار اجتماعية خطيرة؛ أهمها: زيادة السلوك المنحرف ومعدلات الجريمة، وعدم احترام النظام العام ومؤسسات الدولة، يليها اللجوء إلي العنف لحل المشكلات، وضياع الحقوق، والخروج عن القانون، والتعرض للمساءلة القانونية، وأخيرًا الشعور بالتغريب وعدم الإحساس بالوطنية.

فضلًا عن أن الثقافة القانونية لها دور بارز في تحقيق الضبط الاجتماعي في المجتمع، وفاعليتها في الحد من السلوك الانحرافي بين أفراد المجتمع، والحد– كذلك– من الجريمة الأمر الذي جعل الجامعات تتخذ تدابير ووسائل عدة لتعزيز الثقافة القانونية، منها: وجود مراكز متخصصة للإستشارات القانونية وعقد الندوات ونشر المبادئ القانونية عن طريق الكتيبات والأدلة والمطبوعات التي توزع على الطلاب أو عن طريق المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى تدريس مقرر أكاديمي أساسي له بعد اجتماعي وأخلاقي يستهدف المقرر الطلاب غير المتخصصين في القانون.

ويعد تعزيز الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات المصرية مطلب ملح وأمر واجب حتى يكون الفرد مؤهلًا لتقبل الالتزامات التي يمليها عليه القانون النافذ، ويؤديها بشكل صحيح ومنسجم مع الشرعية القانونية، وكذلك ممارسة حقوقه التي يضمها القانون بالشكل الذي لا يتقاطع مع حقوق الآخرين خاصة في ظل المرحلة التي تمر بها مصر عقب ثورتي: ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ٣٠ يونيو ٢٠١٣، التي جعلت قضية الوعي بالحقوق والواجبات أمرًا حتميًا؛ من أجل الحفاظ علي دولة القانون التي تحقق مطالب الثورتين من عدالة اجتماعية، وحرية مسؤولة، الأمر الذي يتطلب التعرف على واقع دور الجامعات المصرية في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها؛ للوقوف على نقاط القوة وأوجه القصور وصولًا إلى رؤية مقترحة لتعزيز الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات المصرية.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ثالثًا: واقع دور الجامعات المصرية في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها

تعد جامعة الإسكندرية من الجامعات المصرية العريقة، وتتحدد رسالة جامعة الإسكندرية بوصفها مؤسسة وطنية، تعليمية، بحثية متقدمة ومتكاملة في تقديم ونشر المعرفة، وتؤكد الجامعة دائمًا على أهمية بناء الانسان العصري، وتجديد ثقافة المجتمع ليحتل مكانته الرائدة فى كل القطاعات، وذلك بتحقيق قفزة نوعية شاملة في مجالات مختلفة من المعرفة في إطار من القيم الانسانية النبيلة التى تمكنها من تبوء مكانتها الرائدة سواء على المستوى المحلي والعربي والإفريقي أو على مستوى العالم. والتي تتمثل في الإبداع، الحرية الفكرية، الشفافية، العدالة، وتكافؤ الفرص، التمسك بالميثاق الأخلاقي، والتقاليد الجامعية(جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥، فقرة٣)، الأمر الذي يعني في مضمونه تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها.

وتمثل جامعة الإسكندرية نموذجًا لجامعة مصرية، يمارس فيها تعزيز الثقافة القانونية بشكل مماثل لأي جامعة أخرى بوصفها جزء من كل أكبر، تنفذ القواعد واللوائح وتنطبق عليها نفس السياسات، والتشريعات، فضلًا عن أن هناك ملامح عامة، ومتطلبات رئيسة يفترض أن تتوافر في أي منظومة جامعية وبإتخاذ جامعة الاسكندريه نموذجًا يتم التعرف على واقع دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها خلال استطلاع آراء عينة من الطلاب، وتحليلها، ومناقشتها في ضوء الأدبيات، وتدعيمها بنتائج الدراسات السابقة.

الهدف من الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع الدور الفعلي لجامعة الاسكندرية– كنموذج للجامعات المصرية– في تعزيز الثقافة القانونية لطلابها؛ للوقوف على نقاط القوة؛ لتعزيزها، وكشف أوجه القصور واستقصاء أهم العوامل المؤثرة فيه؛ لعلاجها، وذلك من خلال تطبيق استبانة بُنيت في ضوء الإطار النظري، ودراسة: إدريس(٢٠١٤)، السوداني (٢٠٢٢)، الشرباصي(٢٠٢٢)، وتم بناء الاستبانة من خلال وضع قائمة بالممارسات التي يتعين تفعليها بالتعليم الجامعي وضبطها من خلال الدراسة النظرية لمجالات الثقافة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

القانونية التي يتعين على الطالب الجامعي الإلمام بها، والممارسات التي يتعين بالجامعات.

عينة الدراسة:

١. **العينة الاستطلاعية:** تهدف العينة الاستطلاعية إلى التأكد من الخصائص السيكومترية لأدوات البحث (الصدق– الثبات)، وتكونت العينة الاستطلاعية فى هذا البحث من (٢٨ فرد).

٢. **العينة الأساسية:** تكونت العينة الاساسية للبحث من (٨٦٨ فرد) ومقسمة على النحو التالي كلية الصيدلة (١٤٤ فرد بنسبة ١٦.٥٩%)، وكلية التربية(٢٧٦ فرد بنسبة ٣١.٨٠).

صدق الاستبانة:

قامت الباحثة بحساب صدق الاستبانة باستخدام الطرق الآتية:

- **صدق المحكمين:**

أعدت الإستبانة في صورتها المبدئية وتضمنت(٤) مجالات للثقافة القانونية، و(٤٠) ممارسة يتعين تفعيلها بالجامعات، ثم عرض الاستبانة بصورة مبدئية علي مجموعة من المحكمين لإبداء الرأي في:

- مدي كفاية مجالات الثقافة القانونية التي تم تحديدها، والتي يتعين تفعيلها في مؤسسات التعليم الجامعي.
- مدي سلامة الدلالة اللفظية لكل مجال، ولكل ممارسة.
- تقديم مقترحات تتعلق بالحذف أو الإضافة إلي مفردات القائمة.

وتلخصت آراء المحكمين في: حذف بعض الممارسات، إعادة صياغة بعض الممارسات، وبعد دراسة هذه الملاحظات، وأخذها في الاعتبار، تم التوصل إلي قائمة اشتملت علي (٤) مجالات للثقافة القانونية المطلوب تعزيزها لدى الطلاب، و(٣٨) ممارسة يتعين تفعيلها بالجامعات، ويوضح الجدول الآتي عدد مفردات الاستبانة:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

جدول (١) يوضح عدد مفردات الاستبانة

المحاور	عددالمفردات
المحور الاول	٦
المحور الثانى	٢١
المحور الثالث	٥
المحور الرابع	٦
المجموع الكلى لعدد المفردات	٣٨

- **الصدق العاملي:**

تم حساب صدق الاستبانة باستخدام: الصدق العاملي: الذي يعتمد الصدق العاملي علي أسلوب التحليل العاملي، وهو أسلوب يكشف مدي تشبع الاختبار بالعوامل التي يتكون منها، والمهمة الأساسية للتحليل العاملي هي تحليل بيانات المتغيرات للتوصل إلى مكونات تتضمنها تلك المتغيرات، حيث يقدم التحليل العاملي نموذج عن التكوين النظري، ويتحدد هذا النموذج من العلاقات الخطية بين المتغيرات، ولحساب الصدق العاملي للاستبانة قامت الباحثة بحساب كل من: الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات للإستبانة ، تشبعات أبعاد الاستبانة علي العامل الناتج من التحليل العاملي.

جدول (٢) قيم معامل الصدق العاملى للعبارات قيد البحث للمحاور قيد البحث (ن=٢٨)

المحور الاول		المحور الثانى								المحور الثالث		المحور الرابع	
العبارات	معامل الصدق	العبارات	معامل الصدق	العبارات	معامل الصدق	العبارات	معامل الصدق	العبارات	معامل الصدق	العبارات	معامل الصدق	العبارات	معامل الصدق
X1	0.562	X1	0.823	X8	0.815	X15	0.810	X1	0.888	X1	0.511		
X2	0.757	X2	0.645	X9	0.668	X16	0.724	X2	0.756	X2	0.611		
X3	0.652	X3	0.761	X10	0.737	X17	0.658	X3	0.694	X3	0.886		
X4	0.766	X4	0.710	X11	0.617	X18	0.655	X4	0.729	X4	0.610		
X5	0.820	X5	0.731	X12	0.623	X19	0.465	X5	0.447	X5	0.588		
X6	0.698	X6	0.489	X13	0.492	X20	0.623					X6	0.748
		X7	0.712	X14	0.762	X21	0.604						

يتضح من الجدول رقم(٢) الخاص بمعامل الصدق العاملى للعبارات قيد البحث للمحاور قيد البحث أن قيم معامل الصدق الخاصة بالعبارات قيد البحث للمحاور قيد البحث أكبر من(٠.٣٥) مما يدل على صدق العبارات قيد البحث، والتشبع المقبول والدال إحصائيًا يجب ألا تقل قيمته عن(٠.٣٥)؛ وعليه يتضح من الجدول السابق أن أبعاد الاستبانة أظهرت تشبعات زادت قيمتها عن(٠.٣٥) ولذلك فهي تشبعات دالة إحصائيًا.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

- **صدق الاتساق الداخلي:**

تم حساب صدق الإتساق الداخلي من خلال معاملات الإرتباط بين العبارة والمجموع الكلي للمحور وكذلك معاملات الارتباط بين المجموع الكلي للمحور والمجموع الكلى للإستبانة.

جدول (٣) قيم معامل الأتساق الداخلي للعبارات قيد البحث للمحاور قيد البحث (ن=٢٨)

المحور الاول		المحور الثانى								المحور الثالث		المحور الرابع	
العبارات	معامل الأتساق الداخلى	العبارات	معامل الأتساق الداخلى	العبارات	معامل الأتساق الداخلى	العبارات	معامل الأتساق الداخلى	العبارات	معامل الأتساق الداخلى	العبارات	معامل الأتساق الداخلى	العبارات	معامل الأتساق الداخلى
X1	*0.848	X1	*0.439	X8	*0.795	X15	*0.816	X1	*0.859	X1	*0.880		
X2	*0.879	X2	*0.713	X9	*0.814	X16	*0.398	X2	*0.884	X2	*0.693		
X3	*0.633	X3	*0.618	X10	*0.636	X17	*0.652	X3	*0.599	X3	*0.502		
X4	*0.901	X4	*0.760	X11	*0.710	X18	*0.743	X4	*0.542	X4	*0.832		
X5	*0.759	X5	*0.720	X12	*0.724	X19	*0.676	X5	*0.763	X5	*0.664		
X6	*0.726	X6	*0.769	X13	*0.736	X20	*0.405				*0.748	X6	
		X7	*0.818	X14	*0.843	X21	*0.720						
معامل الأتساق الداخلى للمحور	*٠.٨٤٨	*٠.٩٦٢						*٠.٨٠٢		*٠.٩٠٠			

*** قيمة (ر) معنوية عند مستوى ٠.٠٥ = ٠.٣٧٤**

يتضح من جدول(٣) والخاص بمعامل الإتساق الداخلى للعبارات قيد البحث، أن قيم معامل الإتساق الداخلى تراوحت ما بين (0.398 إلى 0.962) وهذه القيم أكبر من قيم(ر) الجدولية عند مستوى ٠.٠٥= ٠.٣٧٤ ، ومن خلال حساب صدق الاستبانة يتضح أن الاستبانة تمتع بمعامل صدق مقبول؛ مما يشير إلى إمكانية استخدامها في البحث الحالي، والوثوق بالنتائج التي سيُسفر عنها البحث.

ثبات الاستبانة: قامت الباحثة بحساب ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ، وفيما يلي ستتناول الباحثة حساب الثبات بالشرح والتفسير:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

جدول(٤) قيم معاملات الثبات بطريقة "ألفا كرونباخ" لكل مفردة ومعامل الثبات للاستبانة ككل (ن=٢٨)

المحور الاول		المحور الثانى								المحور الثالث		المحور الرابع	
المفردة	معامل الثبات	المفردة	معامل الثبات	المفردة	معامل الثبات	المفردة	معامل الثبات	المفردة	معامل الثبات	المفردة	معامل الثبات	المفردة	معامل الثبات
١	0.844	١	0.945	٨	0.940	١٥	0.940	٢٢	0.948	١	0.681	١	0.726
٢	0.834	٢	0.942	٩	0.940	١٦	0.948	٢٣	0.944	٢	0.664	٢	0.784
٣	0.895	٣	0.943	١٠	0.943	١٧	0.943	٢٤	0.944	٣	0.809	٣	0.846
٤	0.828	٤	0.941	١١	0.942	١٨	0.941	٢٥	0.945	٤	0.804	٤	0.742
٥	0.863	٥	0.942	١٢	0.941	١٩	0.942	٢٦	0.945	٥	0.738	٥	0.796
٦	0.870	٦	0.941	١٣	0.941	٢٠	0.946	٢٧	0.945			٦	0.770
		٧	0.940	١٤	0.939	٢١	0.941	٢٨	0.945				
معامل ثبات الاستبانة ككل												0.963	

وإذا كان معامل الثبات بطريقة ألفا لكل سؤال من أسئلة الاختبار أقل من قيمة ألفا لمجموع أسئلة الاختبار ككل أسفل الجدول، فهذا يعني أن السؤال هام وغيابه عن الاختبار يؤثر سلباً عليه، وأما إذا كان معامل ثبات ألفا لكل سؤال أكبر من أو يساوي قيمة ألفا للاختبار ككل أسفل الجدول، فهذا يعني أن وجود السؤال يقلل أو يُضعف من ثبات الاختبار، ومن الجدول السابق يتضح أن مفردات الاستبانة يقل معامل ثباتها عن قيمة معامل ثبات الاستبانة ككل وهي (٠.٩٦٣)؛ وعليه فهى مفردات مقبولة.

جدول (٥) قيم معاملات الثبات بطريقة "ألفا كرونباخ" لكل أبعاد المحاور ومعامل الثبات للاستبانة ككل (ن=٢٨)

المحاور	معامل ألفا كرونباخ للمحور
المحور الاول	٠.٨٧٨
المحور الثانى	٠.٩٤٥
المحور الثالث	٠.٧٨٦
المحور الرابع	٠.٨١٠
الإستبانة ككل	٠.٩٦٣

يتضح من الجدول(٥) أن قيمة معامل الفا كرونباخ تراوحت ما بين (٠.٧٨٦ الى ٠.٩٦٣) للمحاور والإستبانة ككل وهذه القيمة أكبر من 0.70 مما يشير إلى ثبات المحور، والإستبانة ككل.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

تصحيح الاستبانة: تم تصحيح الاستبانة وفقاً لتدريج ليكارت الثلاثى، ويوضح الجدول الآتي الدرجات المستحقة عند تصحيح استبانة

جدول (٦) الدرجات المستحقة عند تصحيح الاستبانة

الإجابة	الإجابة		
	غير موافق	لا أدرى	موافق
درجة المفردة	١	٢	٣
النهاية العظمى للاستبانة	١١٤		
النهاية الصغرى للاستبانة	٣٨		

مناقشة وتفسير النتائج:

تم اجراء المعالجات الاحصائية باستخدام برنامج SPSS Version 25 وذلك عند مستوى ثقة (٠.٩٥) يقابلها مستوى دلالة (احتمالية خطأ) ٠.٠٥ وهى كالتالي: الصدق العاملي، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ألفا كرونباخ، المتوسط المرجح بالأوزان، الانحراف المعياري، النسبة المئوية، مربع كاي Chi Square، نسبة الموافقة، وفيما يأتي عرض مفصل لنتائج الدراسة الميدانية.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاي ونسبة الموافقة للمحور الأول لعينة الدراسة كما هو مبين في جدول(٧) كالآتي:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

جدول(٧) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاي للمحور الأول لمفردات الاستبانة (ن =٨٦٨)

م	العبارات	موافق		لا أدرى		غير موافق		مربع كاي	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%				
١	يبين أعضاء هيئة التدريس الحقوق والواجبات الواردة بالدستور المصري.	183	21.08 %	159	18.32 %	526	60.60 %	291.38*	1.60	0.81	30.24 %
٢	تُنظم محاضرات أو ندوات أو لقاءات بشأن تعريف الطلاب بالحقوق والواجبات الواردة بالدستور المصري.	233	26.84 %	121	13.94 %	514	59.22 %	283.36*	1.68	0.87	33.81 %
٣	يُدرس مقرر مخصص يتناول موضوعات عن الحقوق والواجبات الواردة بالدستور المصري.	177	20.39 %	126	14.52 %	565	65.09 %	398.46*	1.55	0.81	27.65 %
٤	تنظم الكلية لقاءات مع أحد أساتذة القانون تعريف الطلاب بالحقوق والواجبات الواردة بالدستور المصري.	171	19.70 %	234	26.96 %	463	%53.34	163.22*	1.66	0.79	33.18 %
٥	ينشر على موقع الكلية مواد الدستور المصري وما يتضمنه من حقوق وواجبات.	223	25.69 %	264	%30.41	381	43.89 %	*46.47	1.82	0.81	40.90 %
٦	توجد لوحات توضح الحقوق والواجبات الواردة بالدستور المصري.	184	21.20 %	249	28.69 %	435	50.12 %	117.31*	1.71	0.79	35.54 %

***قيمة مربع كاي الجدولية معنوية عند مستوى ٠.٠٥ عند درجة حرية ٢(٥.٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣.٨٤)**

يتضح من الجدول رقم(٧) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاي ونسبة الموافقة لعبارات المحور الأول لعينة البحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى معظم العبارات، حيث كانت قيمة(مربع كاي) المحسوبة أكبر من قيمة(مربع كاي) الجدولية عند مستوى(٠.٠٥) عند درجة حرية ٢(٥.٩٩)، وعند درجة حرية ١(٣.٨٤)، وتراوحت نسب الموافقة لجميع العبارات ما بين(٢٧.٦٥% إلى ٤٠.٩٠%)، الأمر الذي يعني قصور دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية المرتبطة بالمبادئ الأساسية للقانون، وكان إتجاه الإستجابة للعبارات رقم(١-٣-٤) (غير موافق)؛ مما يعني أن تلك الممارسات تتم بدرجة منخفضة، وبلغت عبارة"يُدرس مقرر مخصص يتناول موضوعات عن الحقوق والواجبات الواردة بالدستور المصري" أقل نسبة موافقة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

وكان إتجاه الإستجابة للعبارات(٢-٥-٦) (لا أدرى)؛ مما يعني أن تلك الممارسات تتم بدرجة متوسطة، وبلغت عبارة" ينشر على موقع الكلية مواد الدستور المصري وما يتضمنه من حقوق وواجبات" أعلى نسبة موافقة وبصفة عامة كان إتجاه الاستجابة لعبارات المحور ككل متوسطة.

وبحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاي ونسبة الموافقة للمحور الثاني لعينة الدراسة كما هو مبين في جدول(٨) كالآتي:

جدول(٨) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاي للمحور الثاني لمفردات الاستبانة(ن =٨٦٨)

م	العبارات	موافق		لا أدرى		غير موافق		مربع كاي	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%				
١	تعقد الكلية محاضرات أو لقاءات أو ندوات في بداية العام الدراسي توضح اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة الجامعية.	450	%51.84	172	%19.82	246	%28.34	*143.29	2.24	0.86	%61.75
٢	تنظم الكلية محاضرات أو لقاءات أو ندوات توضح اللوائح والقوانين المنظمة للإمتحانات.	241	%27.76	201	%23.16	426	%49.08	*99.60	1.79	0.85	%39.34
٣	تعقد الكلية محاضرات أو لقاءات أو ندوات لشرح لائحة الاتحادات الطلابية والأنشطة الطلابية.	291	%33.53	220	%25.35	357	%41.13	*32.45	1.92	0.86	%46.20
٤	توجد كتيبات تتضمن اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة الجامعية.	193	%22.24	159	%18.32	516	%59.45	*268.36	1.63	0.82	%31.39
٥	توجد كتيبات تتضمن اللوائح والقوانين لائحة	156	%17.97	202	%23.27	510	%58.76	*256.10	1.59	0.78	%29.61

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

م	العبارات	موافق		لا أدرى		غير موافق		مربع كاي	المتوسط المرجح الأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%				
	الاتحادات الطلابية والأنشطة الطلابية.										
٦	تقدم الكلية المطبوعات الشارحة للتشريعات الخاصة بالتأديب.	217	%25.00	136	%15.67	515	%59.33	*275.35	1.66	0.85	%32.83
٧	تقدم الكلية المطبوعات الشارحة للتشريعات الخاصة بالإمتحانات.	138	%15.90	141	%16.24	589	%67.86	*465.57	1.48	0.75	%24.02
٨	ينشر على موقع الكلية اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة الجامعية.	172	%19.82	210	%24.19	486	%55.99	*203.01	1.64	0.79	%31.91
٩	ينشر على موقع الكلية التشريعات الخاصة بالتأديب.	192	%22.12	196	%22.58	480	%55.30	*188.50	1.67	0.82	%33.41
١٠	ينشر على موقع الكلية التشريعات الخاصة بالإمتحانات.	185	%21.31	107	%12.33	576	%66.36	*436.55	1.55	0.82	%27.48
١١	ينشر على موقع الكلية التشريعات الخاصة بالإتحادات والأنشطة الطلابية.	301	%34.68	160	%18.43	407	%46.89	*106.14	1.88	0.90	%43.89
١٢	توجد لوحات إرشادية داخل الكلية توضح اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة الجامعية.	202	%23.27	144	%16.59	522	%60.14	*286.46	1.63	0.84	%31.57
١٣	توجد لوحات إرشادية داخل الكلية توضح التشريعات الخاصة بالتأديب.	239	%27.53	121	%13.94	508	%58.53	*271.95	1.69	0.87	%34.50
١٤	توجد لوحات إرشادية داخل الكلية توضح التشريعات الخاصة بالإمتحانات.	162	%18.66	171	%19.70	535	%61.64	*313.03	1.57	0.79	%28.51

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

م	العبارات	موافق		لا أدرى		غير موافق		مربع كاي	المتوسط المرجح الأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%				
١٥	توجد لوحات إرشادية داخل الكلية توضح التشريعات الخاصة بالاتحادات والأنشطة الطلابية	288	%33.18	174	%20.05	406	%46.77	*93.02	1.86	0.88	%43.20
١٦	يوجد مقرر متخصص بشأن اللوائح والقوانين المنظمة للحياة الجامعية.	199	%22.93	142	%16.36	527	%60.71	*298.45	1.62	0.83	%31.11
١٧	يشير أعضاء هيئة التدريس في بداية العام الدراسي إلى اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة الجامعية.	358	%41.24	146	%16.82	364	%41.94	*106.57	1.99	0.91	%49.65
١٨	يناقش أعضاء هيئة التدريس الطلاب في التشريعات الخاصة بالتأديب للتأكد من الإلمام بها.	195	%22.47	132	%15.21	541	%62.33	*335.21	1.60	0.83	%30.07
١٩	يشير أعضاء هيئة التدريس إلى اللوائح والقوانين المنظمة للإتحادات والأنشطة الطلابية.	282	%32.49	166	%19.12	420	%48.39	*111.77	1.84	0.89	%42.05
٢٠	يوضح أعضاء هيئة التدريس اللوائح والقوانين المنظمة للإمتحانات.	226	%26.04	98	%11.29	544	%62.67	*364.54	1.63	0.87	%31.68
٢١	تطبق القوانين بعدالة على الطلاب.	400	%46.08	116	%13.36	352	%40.55	*159.74	2.06	0.93	%52.76

*قيمة مربع كاي الجدولية معنوية عند مستوى ٠.٠٥ عند درجة حرية ٢(٥.٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣.٨٤)

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

يتضح من الجدول رقم(٨) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاي ونسبة الموافقة لعبارات المحور الثاني لعينة البحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى معظم العبارات، حيث كانت قيمة(مربع كاي) المحسوبة أكبر من قيمة(مربع كاي) الجدولية عند مستوى(٠.٠٥) عند درجة حرية ٢(٥.٩٩)، وعند درجة حرية ١(٣.٨٤)، وتراوحت نسب الموافقة لجميع العبارات ما بين(٢٤.٠٢% إلى ٦١.٧٥%)، وهي أعلى نسبة موافقة على محاور الدراسة، وكان إتجاه الإستجابة للعبارات رقم (٤-٥-٧-٨-١٠-١٢-١٤-١٦-١٨-٢٠) (غيرموافق)؛ مما يعني أن تلك الممارسات تتم بدرجة منخفضة، وبلغت عبارة" تقدم الكلية المطوبوعات الشارحة للتشريعات الخاصة بالإمتحانات" أقل نسبة موافقة، وللعبارات (١-٢-٣-٦-٩-١١-١٣-١٥-١٧-١٩-٢١) (لا أدرى)؛ مما يعني أن تلك الممارسات تتم بدرجة متوسطة، وبلغت عبارة" تعقد الكلية محاضرات أو لقاءات أو ندوات في بداية العام الدراسي توضح اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة الجامعية" أعلى نسبة موافقة" ومن خلال التحليل الإحصائي للنتائج يتضح أن واقع دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لأعضاء هيئة التدريس تتم بدرجة متوسطة في جانب الثقافة القانونية المرتبطة بشئون الطلاب.

ويمكن تصنيف مجال الثقافة القانونية المرتبطة بشئون الطلاب إلى(٤) جوانب هي: الثقافة القانونية المرتبطة بالدراسة الجامعية وتتضمن العبارات(١-٤- ٨- ١٢-١٧) وكانت نسب الموافقة للعبارات ما بين(31.39%- 61.75%) وكانت أعلى نسبة موافقة للعبارة(١) التي تشير إلى عقد الكلية محاضرات أو لقاءات أو ندوات في بداية العام الدراسي توضح اللوائح والقوانين المنظمة للدراسة الجامعية- وذلك في الكليات الأربع عينة الدراسة- الأمر الذي يشير إلى إهتمام الجامعة بتوضيح نظام الدراسة للطلاب وتتمثل في: اللوائح والقوانين التي تحدد عدد الساعات المعتمدة التي يمكن تسجيلها في كل فصل دراسي- قواعد الحذف والإضافة والانسحاب من المقرر- المراقبة الأكاديمية- إيقاف القيد وإلغاؤه،...وغيرها وقد يرجع ذلك لحداثة تطبيق نظام الساعات المعتمدة وضرورة معرفة الطلاب لقواعده.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

ويتمثل الجانب الثاني في: الثقافة القانونية الخاصة بالإتحادات والأنشطة الطلابية وتتضمن العبارات(٥-١١-١٥- ١٩) وبرغم أن هذا الجانب من الجوانب الهامة في الثقافة القانونية المرتبطة بشئون الطلاب- كما ذكر في الإطار النظري- إلا أن نسب الموافقة للعبارات تراوحت ما بين(29.61%- 43.89%) وكانت أعلى نسبة موافقة للعبارة(٣) التي تشير إلى عقد الكلية محاضرات أو لقاءات أو ندوات لشرح لائحة الاتحادات والأنشطة الطلابية، ويتمثل الجانب الثالث في: الثقافة القانونية الخاصة بالتشريعات الخاصة بالتأديب وتتضمن العبارات(٦-٩- ١٣- ١٨)، وعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذا الجانب إلا أن نسب الموافقة للعبارات تراوحت ما بين(30.07%- 34.50%) وكانت أعلى نسبة موافقة للعبارة(١٣) والتي تشير إلى وجود لوحات إرشادية داخل الكلية توضح التشريعات الخاصة بالتأديب.

ويتمثل الجانب الرابع: الثقافة القانونية الخاصة بقواعد الامتحانات ويتضمن العبارات(٢-٧- ١٠- ١٤- ٢٠) وتراوحت نسبة الموافقة للعبارات ما بين(24.02%- 39.34%)، وكانت أعلى نسبة موافقة للعبارة(٢) التي تشير إلى عقد الكلية محاضرات أو لقاءات أو ندوات توضح اللوائح والقوانين المنظمة للإمتحانات.

مما تقدم يتضح أن الجامعة تمارس دورها في تعزيز الثقافة القانونية المنظمة لشئون الطلاب بدرجة متوسطة، وأن أكثر الممارسات إستخدامًا هو أسلوب المحاضرات واللقاءات والندوات وقد يرجع ذلك لزيادة أعداد الطلاب وسهولة إعطاء المعلومات في أقصر وقت فضلًا عن إنخفاض تكلفتها وتغفل الجامعة أساليب أخرى قد تكون أكثر فاعلية مثل استخدام المطبوعات، والكتيبات، واللوحات الإرشادية، وانشر على موقع الجامعة على الرغم أننا في عصر التحول الرقمي، ومن العوامل المهمة التي تغفلها الجامعة وجود مقرر متخصص يتناول في أحد جوانبه الثقافة القانونية الخاصة بشئون الطلاب في الجامعة.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاي ونسبة الموافقة للمحور الثالث لعينة الدراسة كما هو مبين في جدول(٩) كالآتي:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

جدول(٩) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاي للمحور الثالث لمفردات الاستبانة(ن =٨٦٨)

م	العبارات	موافق		لا أدرى		غير موافق		مربع كاي	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %
		ك	%	التكرار	%	ك	%				
١	يبين أعضاء هيئة التدريس وجهة نظر القانون من بعض قضايا الواقع المعيش.	224	%25.81	125	%14.40	519	%59.79	*290.39	1.66	0.86	%33.01
٢	تُنظم محاضرات أو ندوات أو لقاءات بشأن مناقشة بعض قضايا الواقع المعيش والإجراءات القانونية حيالها.	152	%17.51	85	%9.79	631	%72.70	*612.96	1.45	0.77	%22.41
٣	يدرس مقرر مخصص يعالج بعض قضايا الواقع المعيش والإجراءات القانونية حيالها.	177	%20.39	81	%9.33	610	%70.28	*549.02	1.50	0.81	%25.06
٤	يوجد داخل الكلية مركز أو وحدة خاصة بالإستشارات القانونية يمكن التوجه إليها عند الحاجة.	107	%12.33	76	%8.76	685	%78.92	*813.28	1.33	0.69	%16.71
٥	تنظم الكلية لقاءات مع أحد أساتذة القانون لمناقشة بعض قضايا الواقع المعيش والإجراءات القانونية حيالها.	163	%18.78	93	%10.71	612	%70.51	*548.23	1.48	0.79	%24.14

***قيمة مربع كاي الجدولية معنوية عند مستوى ٠.٠٥ عند درجة حرية ٢(٥.٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣.٨٤)**

يتضح من الجدول رقم(٩) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاي ونسبة الموافقة لعبارات المحور الثالث لعينة البحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى معظم العبارات، حيث كانت قيمة(مربع كاي) المحسوبة أكبر من قيمة(مربع كاي) الجدولية عند مستوى(٠.٠٥) عند درجة حرية ٢(٥.٩٩)، وعند درجة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

حرية ١(٣.٨٤)، وتراوحت نسب الموافقة لجميع العبارات ما بين(١٦.٧١% إلى ٣٣.٠١%)، وكان أتجاه الأستجابة لجميع العبارات (غير موافق)؛ مما يعني أن تلك الممارسات تتم بدرجة منخفضة وبلغت عبارة" يوجد داخل الكلية مركز أو وحدة خاصة بالإستشارات القانونية يمكن التوجه إليها عند الحاجة." أقل نسبة موافقة، وذلك فيما يتعلق بكل كليات عينة الدراسة وتستهدف هذه الوحدات إبداء الرأي في الموضوعات أو المشكلات القانونية؛ لذا يجب أن يتم الاستعانة فيها بخبراء متخصصين في القانون من مختلف التخصصات؛ وعليه غيابها يعد أبرز معوقات تعزيز الثقافة القانونية لدى الشباب الجامعي. وبلغت عبارة" يبين أعضاء هيئة التدريس وجهة نظر القانون من بعض قضايا الواقع المعيش" أعلى نسبة موافقة، وإجمالًا حصل هذا المحور على أقل نسبة موافقة؛ مما يعني أن واقع دور الجامعة في مجال الثقافة القانونية المرتبطة بالواقع المعيش يتم بدرجة منخفضة.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاي ونسبة الموافقة للمحور الرابع لعينة الدراسة كما هو مبين في جدول(١٠) كالآتي:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

جدول(١٠) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاي للمحور الرابع لمفردات الاستبانة(ن =٨٦٨)

م	العبارات	موافق		لا أدرى		غير موافق		مربع كاي	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %
		ك	%	التكرار	%	ك	%				
١	يبين أعضاء هيئة التدريس وجهة نظر القانون من بعض القضايا التي تخص العمل.	180	%20.74	149	%17.17	539	%62.10	*324.82	1.59	0.81	%29.32
٢	تُنظم محاضرات أو ندوات أو لقاءات بشأن مناقشة بعض الممارسات داخل ميدان العمل والإجراءات القانونية حيالها.	133	%15.32	192	%22.12	543	%62.56	*339.61	1.53	0.75	%26.38
٣	يُدرس مقرر مخصص يتناول موضوعات تتعلق ببعض القضايا والممارسات داخل ميدان العمل والإجراءات القانونية حيالها	122	%14.06	114	%13.13	632	%72.81	*608.86	1.41	0.72	%20.62
٤	تنظم الكلية لقاءات مع أحد أساتذة القانون لمناقشة بعض القضايا والممارسات داخل ميدان العمل والإجراءات القانونية حيالها.	198	%22.81	109	%12.56	561	%64.63	*396.31	1.58	0.84	%29.09
٥	توجد كتيبات تتضمن الثقافة القانونية المنظمة للعمل.	212	%24.42	78	%8.99	578	%66.59	*463.03	1.58	0.86	%28.92
٦	ينشر على موقع الكلية اللوائح والقوانين المنظمة للعمل.	138	%15.90	93	%10.71	637	%73.39	*630.14	1.43	0.75	%21.26

***قيمة مربع كاي الجدولية معنوية عند مستوى ٠.٠٥ عند درجة حرية ٢(٥.٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣.٨٤)**

يتضح من الجدول رقم(١٠) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاي ونسبة الموافقة لعبارات المحور الرابع لعينة البحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى معظم العبارات، حيث كانت قيمة(مربع كاي) المحسوبة أكبر من

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

قيمة(مربع كاي) الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) عند درجة حرية ٢(٥.٩٩)، وعند درجة حرية ١(٣.٨٤)، وتراوحت نسب الموافقة لجميع العبارات ما بين(٢٠.٦٢% إلى ٢٩.٣٢%)، وكان إتجاه الإستجابة لجميع العبارات(غير موافق)؛ مما يعني أن تلك الممارسات جميعها تتم بصورة منخفضة، وبلغت عبارة" يُدرس مقرر مخصص يتناول موضوعات تتعلق ببعض القضايا والممارسات داخل ميدان العمل والإجراءات القانونية حيالها" أقل نسبة موافقة، بينما بلغت عبارة"يبين أعضاء هيئة التدريس وجهة نظر القانون من بعض القضايا التي تخص العمل" أعلى نسبة موافقة؛ مما يعني أن دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية المهنية يتم يتم ذلك من خلال أعضاء هيئة التدريس الذين يوضحون وجهة نظر القانون من بعض القضايا التي تخص العمل، أما باقي الأساليب غير مفعلة إما لعدم فهم الإدارة الجامعية لدورها في نشر الثقافة المهنية المرتبطة بميدان العمل أو للتكلفة العالية لبعض الأساليب مثل استخدام الكتيبات والمطبوعات.

وبحساب المتوسط الحسابى المرجح بالأوزان ونسبة الموافقة والاتجاه والترتيب لمحاور الاسنبانة الخاصة بطلاب عينة الدراسة كما هو موضح بجدول(١١)، والشكل البياني رقم(١) يمكن استخلاص ما يأتي:

جدول (١١) المتوسط الحسابى المرجح بالأوزان ونسبة الموافقة والاتجاه والترتيب لمحاور الاستبانة على عينة الدراسة ن =٨٦٨

المحاور	المتوسط المرجح	نسبة الموافقة%	اتجاه الأستجابة	الترتيب
المحور الأول	١.٦٧	%٣٣.٥٥	متوسط	٢
المحور الثانى	١.٧٤	%٣٧.٠٠	متوسط	١
المحور الثالث	١.٤٩	%٢٤.٢٦	منخفض	٤
المحور الرابع	١.٥٢	%٢٥.٩٣	منخفض	٣
المجموع الكلى	١.٦١	%٣٠.١٩	منخفض	

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

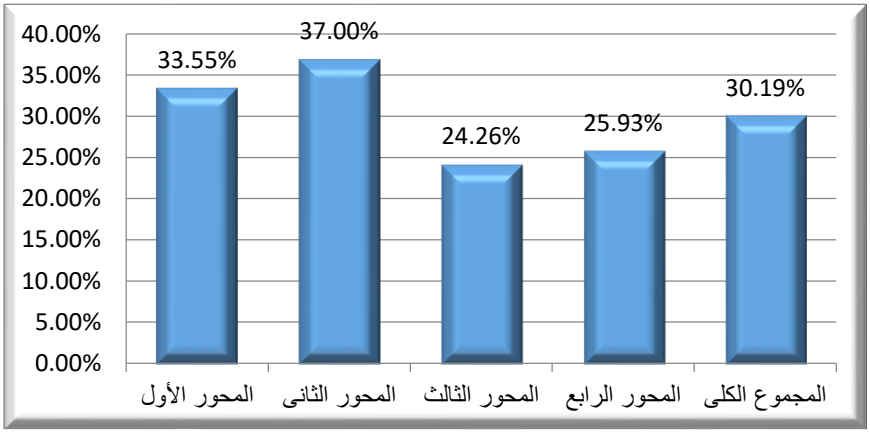

الشكل البيانى رقم (١) الخاص بنسب الموافقة للمحاور قيد البحث

يتضح من الجدول رقم(١١) الشكل البياني رقم(١) الخاص بالمتوسط المتوسط الحسابى المرجح بالأوزان ونسبة الموافقة والاتجاه والترتيب للمحاور قيد البحث أن نسبة الموافقة تراوحت ما بين (٢٤.٢٦% ، ٣٧.٠٠%)، وكان أعلى نسبة موافقة المحور الثاني(الثقافة القانونية المرتبطة بشئون الطلاب) بنسبة ٣٧.٠٠%، وكان أقل نسبة موافقة المحور الثالث(الثقافة القانونية المهنية) بنسبة ٢٤.٢٦%، ويتفق هذا مع نتائج الدراسة التي توصلت إليها دراسة(السوداني، ٢٠٢٠: ١٨٣) حيث أشارت إلى مدى حاجة طلاب الجامعة إلى برامج إعداد تشتمل على الثقافة القانونية؛ لتنمية وعيهم بالقوانين المنظمة للعمل, ومعرفة حدود حقوقهم وواجباتهم؛ كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن واقع دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية المرتبطة بالمبادئ الأساسية للقانون(المحور الأول) يُمارس بدرجة متوسطة، أما دورها في تعزيز الثقافة القانونية المرتبطة بقضايا الواقع المعيش يُمارس بدرجة منخفضة، وبصورة عامة دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية بجوانبها الأربعة لدى طلابها يُمارس بدرجة منخفضة، ومن خلال الدراسة الميدانية يمكن التعرف على أبرز المعوقات التي حالت دون قيام الجامعة بدورها في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها كما يأتي:

- **معوقات متعلقة بدور أعضاء هيئة التدريس:** يركز أعضاء هيئة التدريس على الجوانب المتعلقة بالأداء الأكاديمي في مجال الدراسة الأكاديمية وعدم التطرق إلى قضايا الواقع المعيش والثقافة المهنية المرتبطة بميدان العمل وقد يكون السبب في ذلك الكثافة المرتفعة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

للطلاب، وضيق الوقت المخصص للمحاضرات، وكثرة الضغوط عليه وإنشغاله بالبحوث العلمية، وضعف مشاركته في الإتحادات والأنشطة الطلابية، فضلًا عن نقص التوعية بأهمية دوره في تعزيز الثقافة القانونية لدى الطلاب؛ إذ لم يتم تسليط الضوء على هذا المجال في الإجتماعات الجامعية أو في النقاشات التربوية.

- **معوقات متعلقة بالمقررات الجامعية:** اتفقت نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة(الشرباصي،٢٠٢٢، ص١٩٠) في أن عدم وجود مقرر متخصص للثقافة القانونية يعد من أبرز معوقات تعزيز الثقافة القانونية في الجامعة، كما أن المقررات الجامعية لم تتطرق إلى الموضوعات المرتبطة بقضايا الواقع المعيش أو الثقافة المهنية واقتصر تناول بعض المقررات مثل مقرر حقوق الإنسان على بعض موضوعات المبادئ الأساسية للقانون فضلا عن أن هذا المقرر لا تضاف درجاته إلى المجموع التراكمي لدرجات الطلاب؛ مما يؤدي إلى عزوف الكثير من الطلاب عن الحضور للمحاضرات.
- **معوقات متعلقة بالإدارة الجامعية:** يقتصر دور الإدارة الجامعية على تنظيم محاضرات أو لقاءات أو ندوات أو لقاءات تركز على اللوائح المنظمة للدراسة الجامعية الأمر الذي يعني أنها تغفل باقي جوانب الثقافة القانونية كما أنها تغفل عدد من الآليات الأخرى التي يمكن من خلالها تعزيز الثقافة القانونية، وقد يرجع التركيز على المحاضرات؛ لأنها من أفضل الأساليب التي يمكن إستخدامها مع الأعداد الكبيرة، كما أنها من الأساليب التي يمكن من خلالها نقل المعلومات بشكل منظم، فضلًا عن التكلفة التي تحتاجها الأساليب الأخرى في ضوء نقص الموارد وضعف الإمكانيات، ومن الأساليب التي أغفلتها الجامعة:
  - توجيه أعضاء هيئة التدريس إلى تناول موضوعات مرتبطة بجوانب الثقافة القانوية.
  - طباعة كتيبات أو مطبوعات تسلم لكل طالب تتضمن التشريعات الخاصة بالإمتحانات والتأديب ونظام الدراسة واللوائح المنظمة للإتحادات والأنشطة الطلابية.
  - وجود اللوحات الإرشادية لجوانب الثقافة القانونية.
  - نشر الجوانب الأساسية الأربع للثقافة القانونية على موقع الكلية، ويعد من أهم الأساليب لتعزيز الثقافة القانونية ويتفق هذا مع نتائج الدراسة التي توصلت لها(الشرباصي، ٢٠٢٢، ص١٩٠).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

- الإستعانة بأساتذة القانون المتخصصين لمناقشة بعض القضايا الحياتية والمهنية.
- وجود وحدة متخصصة أو مركز للإستشارات القانونية يتاح للطلاب التوجه لها عند الحاجة.

من خلال نتائج الجانب النظري والجانب الميداني للدراسة، والتعرف على مدى قيام الجامعة بدورها في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها، والتعرف على أبرز الممارسات الأجنبية في هذا المجال، وكذا التعرف على أهم المعوقات التي حالت دون قيام الجامعة بدورها، يمكن طرح رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها كالتالي:

رابعًا: رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها

نظرًا لأهمية الثقافة القانونية للشباب الجامعي، والدور الهام للجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها وفي ضوء الإطار النظري للدراسة، وما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج تشير إلي تدني إسهام الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدى طلابها، لذا ستضع الدراسة رؤية مقترحة تسهم في تحسين دور الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية، وتنطلق الرؤية المقترحة مما يأتي:

١. نشر الثقافة القانونية بين شباب الجامعة بات ضرورة حتمية حيث تواجه المجتمع المصري تحديات عدة تواجه، وتدعو إلي الاهتمام بجوانب الثقافة القانونية في مؤسساته من خلال المعارف والمعلومات القانونية الممزوجة بمواقف مصطنعة من الممارسات الحياتية التي تتطلب حلولًا قانونية؛ بهدف تطوير قدرة الطلاب على فهم القواعد القانونية، وتفسيرها، وتطبيقها، ونقدها؛ حيث تشكل خط الدفاع الأول عن أمن واستقرار الوطن وتنمية الوعي بالقانون؛ لمواجهة تلك التحديات.
٢. الجامعات من أهم المؤسسات التي يمكن من خلالها تعزيز الثقافة القانونية.
٣. نتائج هذه الدراسة وما أكدته من انخفاض إسهام الجامعة في تعزيز الثقافة القانونية لدي طلابها.
٤. تفعيل جوانب الثقافة القانونية في الواقع التعليمي له العديد من الإيجابيات التي تنعكس علي المجتمع.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

٥. تعلم طالب الجامعة الثقافة القانونية بجوانبها المختلفة يؤدي إلي أن يشارك بفعالية في الحياة العامة؛ فالعلم بالقاعدة القانونية لا يكفي، بل يلزم بعد العلم أن يكون الطلاب على وعي بمضمونها.

فلسفة الرؤية المقترحة:

تكمن فلسفة الرؤية المقترحة في أن الجامعة ليست مكانا للتحصيل المعرفي والأكاديمي فقط، بل مهمتها تربوية وتعليمية في المقام الأول، وهو ما يجب أن ينعكس علي تهيئة المناخ والتنظيمات الجامعية في دعم وتعزيز الثقافة القانونية لدي طلاب الجامعة بجوانبها كافة.

أهداف الرؤية المقترحة:

تهدف الرؤية المقترحة بصفة أساسية إلي تحسين دور الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. تفعيل دور الجامعات في تعزيز الثقافة القانونية من خلال توفير المناخ الجامعي المناسب، وممارستها في المجتمع الجامعي.
٢. تنمية اهتمام العاملين بحقل التعليم الجامعي نحو تفعيل الثقافة القانونية لدى الطلاب في ضوء وعيهم بأهميتها ودورها الإيجابي في تحسين العملية التعليمية، ودورها في تنظيم حياة الأفراد، وسلوكهم.
٣. تحديد جوانب الثقافة القانونية التي يمكن تعزيزها داخل مؤسسات التعليم الجامعي والتي تتمثل في: تعريف الطلاب بأهم الحقوق والحريات الأساسية وإكسابهم المهارات والخبرات التي تلبي حاجاتهم في عصرنا الحالي؛ لاسيما فيما يتعلق بأساسيات القانون، وفروعه الأكثر شهرة، والتي لها علاقة واضحة جلية بحياة الطالب، ومعاملاته اليومية،، وقوانين العمل المرتبطة بالتخصص والقوانين المرتبطة بالقضايا المجتمعية المرتبطة بالحياة المعاصرة.
٤. اقتراح بعض البرامج وأنشطة التي تساعد في تعزيز الثقافة القانونية اللازمة للتعامل بوعي قانوني مع جميع الموضوعات، والمستجدات، والوقائع التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية.

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

متطلبات وآليات تنفيذ الرؤية المقترحة:

في ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج، هناك عددًا من الآليات المقترحة التي قد تفيد في تحسين الممارسات التربوية للجامعة؛ بما قد يسهم في تنمية جوانب الثقافة القانونية لدى طلابها، وتتضمن هذه الآليات ما يلي:

١. **آليات تتعلق برؤية والرسالة:**

- أن يكون ضمن خطط وأهداف الجامعة قائمة بجوانب الثقافة القانونية التي تسعي الجامعة إلي إكسابها الطلاب والممارسات المعبرة عن هذه الجوانب.
- تزويد الطلاب بجوانب الثقافة القانونية التي تشكل عالمهم، والتي تتمثل في: الثقافة القانونية العامة، والثقافة القانونية المرتبطة بشئون الطلاب في الجامعة، والثقافة القانونية المهنية(المرتبطة بقانون العمل)، والثقافة القانونية المرتبطة بالواقع المعيش

٢. **آليات تتعلق بالمناخ الجامعي: ويتم ذلك من خلال:**

- زيادة وعي جميع المشاركين في العملية التعليمية بالجامعات بداية من رئيس الجامعة وعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين بأن تعزيز الثقافة الوطنية هو مسئولية الجامعة ككل، حيث إن مناخ – أو ثقافة الجامعة – التي يتشكل عن طريقها كل العاملين وقيمهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم، تؤثر علي تعزيز الثقافة القانونية لطلاب الجامعة.
- أن يجسد المناخ الجامعي ثقافة احترام القانون، فتسوده قيم واتجاهات وممارسات تدعم الإلتزام بالقانون، وأن تتطابق الأقوال مع الأفعال والممارسات، وأن تقوم العلاقات بداخله علي الشفافية والعدالة والإيجابية، واحترام القانون، وحب الصالح العام، وما إلي ذلك؛ مما يمكن الجامعة من أن تصبح أساسًا لتطبيق القانون، وإدارة التغيير.

٣. **آليات تتعلق بأستاذ الجامعة**

نظرًا لأهمية دور أستاذ الجامعة في تشكيل شخصية الطالب وتكوين قيمة واتجاهاته، ونظرًا للضعف الملحوظ في تأثير أعضاء هيئة التدريس علي الطلاب بشكل إيجابي، تقترح الدراسة ما يأتي:

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

- اختيار عضو هيئة التدريس الملهم والواعي بقضايا مجتمعه ومشكلاته، وذلك من خلال تطبيق اختبارات عند تعيينهم بالجامعات لضمان قدرتهم علي التواصل مع الطلبة وإعطائهم المثل الأعلى والنموذج الذي يجب أن يقتدي به.
- اختيار أعضاء هيئة التدريس؛ بما يضمن تمتعهم بمستوي أخلاقي مرتفع وبسلوك حسن وبسمعة طيبة، ويمكن أن يتم هذا الاختيار في ضوء ملفات الإنجاز (Portfolio) التي ترافق الطلاب في مراحل دراستهم المختلفة، وما يدون بها من وقائع وسلوكيات لهؤلاء الطلاب.
- التنمية المهنية المستمرة لعضو هيئة التدريس لتطوير أدائه ورفع كفاءته، بما يضمن تناوله للقضايا بشكل مبتكر، واستخدامه للمواقف التعليمية في بلورة المفاهيم المجردة، وتطبيقه للقوانين، وتمكينه للطلبة من ممارسة حقوقهم والالتزام بمسئولياتهم.
- تأهيل وتدريب أستاذ الجامعة على استخدام طرق تدريس، تتيح للطلاب دورًا فاعلًا نشطًا في عملية التعليم فتدعم احترام القانون، الإلتزام بمبادئه، وتنمي لدي الطلاب قيم المواطنة، المشاركة الإيجابية، القدرة على مراقبة ذاته، ومهارات التفكير الناقد،... وغيرها وذلك من خلال ندوات ومحاضرات عامة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي مناقشة قضايا الواقع المعيش والأحداث الجارية مع الطلاب للتعرف على القوانين الأكثر مساسًا بحياة الفرد والحلول القانونية لهذه المشكلات، مما يساعد علي ضبط سلوك الطلاب ومواجهة المشكلات الحياتية.
- إعداد كتيبات لأساتذة الجامعة والهيئة المعاونة يشار فيها إلي أهمية تدريس الثقافة القانونية والممارسة السلوكية المعبرة عنها التي يجب أن يلتزم بها أساتذة الجامعات والهيئة المعاونة بالجامعة والتي من أهمها: احترام القواعد والالتزام القانوني، وضرورة تحقيق العدالة بين الطلاب.

٤. آليات تتعلق بالمناهج والأنشطة الجامعية:

يعد المنهج الدراسي هو أحد أهم وسائل تعزيز الثقافة القانونية وحيث إن المنهج بمفهومه الواسع يتجاوز الجانب الأكاديمي في حدوده الضيقة إلي الأنشطة المصاحبة، لذا تقترح الدراسة ما يلي:

- المراجعة الشاملة للمقررات الجامعية من قبل لجان نوعية متخصصة لها خبرة تحليلية نقدية في مجالاتها؛ للوقوف علي الثغرات الحقيقة، وأوجه القصور التي تحول دون تحقيق الثقافة القانونية بجوانبها المختلفة، وإعادة تخطيط المناهج وصياغتها علي نحو يكفل تحقيق هذه الأهداف.
- الربط بين المضمون النظري للمقرر الدراسي وتطبيقاته العملية، فتعزيز الثقافة القانونية يعتمد على الممارسة؛ لذلك لابد أن تنعكس المعرف المقدمة من خلال المنهج علي الممارسات التربوية المختلفة داخل المؤسسة التعليمية علي نحو يتجاوز الحدود المعرفية ويعمل علي دعم الممارسات خلال التفاعل الاجتماعي في المواقف التعليمية.
- تضمن المقررات الدراسية جوانب الثقافة القانونية الأربعة ويدعمها الأنشطة المصاحبة، ويتناول كل جانب عددًا من الموضوعات، ومن أهم الموضوعات التي من المقترح دراستها في مجال الثقافة القانونية في الجوانب الأربعة ما يأتي:

الموضوعات المقترح تناولها لتعزيز الثقافة القانونية للشباب الجامعي		الآليات المقترحة
المحور الأول المبادئ الأساسية للقانون	– مفهوم القانون، ونشأته، وأهميته. – أقسام القانون، ومصادره. – دور القانون في تنظيم السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات. – علاقة القانون بالعلوم الأخرى. – الحقوق والحريات الأساسية، وتقسيماتها. – أهم الجهود العالمية المبذولة في مجال الحقوق والحريات. – وأهم المواثيق الدولية ذات الصلة. – عناصر القانون العام؛ كالدولة، والمنظمات الدولية، وتكوينها، والهيئات التابعة لها. – أهم القرارات الدولية التي تمس الدول العربية، وقضاياها. – جمهورية مصر العربية، ودستورها، ونظام الحكم فيها، ومؤسساتها. – تقسيم السلطات في الدولة، ومهامها. – النظام القضائي في مصر. – أنواع المحاكم، ودرجاتها، واختصاصاتها.	إدراج تلك الموضوعات ضمن محتوى مقرر خاص بالثقافة القانونية ويراعى أن تعليم الثقافة القانونية وتحقيق الوعى القانونى لا يتم إلا من خلال مشاركة نشطة للطلاب؛ بتزويدهم فرص المناقشة، والتعبير عن آرائهم، وأفكارهم حول موضوعات المحتوى، ومن ثم يشارك الطلاب فى بناء محتوى المقرر؛ من خلال التفاعل، وتبادل المعلومات مع الزملاء، والأستاذ المنوط به تدريس المقرر، والذي يحرص على تقديم التغذية الراجعة الفورية والمستمرة؛ لذا لا تقتصر طرائق التدريس على طريقة المحاضرة، ويمكن استخدام طرق أخرى؛ مثل: العصف الذهني، وتكوين مجموعات نقاش فضلًا عن استخدام أسلوب حل المشكلات، ودراسة الحالة، وتمثيل الأدوار، مع استخدام الأنشطة الإثرائية؛ من خلال إيجاد حلول قانونية لمواقف؛ لتنمية قدرة الطلاب على الفهم والتفسير وتوظيف المعلومات والتحليل والنقد؛ مما يسهم في زيادة وعيهم بالقوانين، واكسابهم الاتجاهات الإيجابية نحوها. ومن أجل تقييم مدى تحقيق مخرجات التعلم، يجب التنوع في استخدام أساليب التقييم بين الإختبارات التحريرية، الفصلية والنهائية والأسئلة الشفهية، والواجبات، والتقارير،

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

		والأبحاث(قياس مباشر) واستخدام استطلاعات الرأي، وسجلات الطلاب، والمقابلات.
المحور الثاني: الثقافة القانونية المرتبطة بشئون الطلاب في الجامعة	-حقوق الطالب الأكاديمية. -إلتزامات الطالب الجامعي. -قوانين الامتحانات. - قوانين التأديب. - قوانين رعاية الشباب. -اتحادات الطلاب.	- إلقاء محاضرات أو عقد لقاءات إرشادية من قبل الأساتذة أو المرشدين الأكاديميين؛ لتعريف الطلاب بالقوانين المرتبطة بالدراسة الجامعية، والامتحانات وقوانين التأديب. - نشر كتيب خاص لطلاب المستوى الأول يتضمن حقوق الطلاب الأكاديمية، والخدمية، وكيفية الحصول عليها، والجهة المختصة بذلك، فضلًا عن لائحة اتحادات الطلاب والأسر والجماعات الثقافية والاجتماعية الجامعية، وما يرتبط بها من قوانين؛ فهي من أهم ميادين تربية الشخصية التي تحترم القانون؛ بما تكسبه من مبادئ وقيم وإجراءات ديمقراطية، من حق التصويت والانتخابات وترشيح والدعاية وما يتبع ذلك من برامج تحث علي احترام سيادة القانون. - تفعيل التنظيمات الجامعية ذات الصبغة القانونية: مثل اتحادات الطلاب، منحها مزيدًا من الصلاحيات في إدارة وصنع القرار بالجامعة، ومن ثم يمكن أن تصبح اتحادات الطلاب بمثابة معامل لتعليم وتعزيز الثقافة القانونية، حيث يمارس الطلاب من خلالها عمليات الانتخاب وتكوين الأسر والجماعات. - نشر لائحة الجزاءات التي تتعلق بالحياة الجامعية على موقع الكلية. - نشر لائحة إتحادات الطلاب والأنشطة الجامعية على موقع الكلية. - عقد ندوات دورية بحضور وكيل الكلية لشئون الطلاب ووكيل الكلية لخدمة المجتمع لمناقشة الموضوعات الخاصة بالثقافة القانونية المرتبطة بشئون الطلاب.
المحور الثالث: قوانين العمل (مرتبطة بالتخصص)	-قوانين العمل المتعلقة بالقطاعين: العام والخاص. -قانون العمل المؤقت، والعرضي، والموسمي. -تحديد الأجور. -القوانين المتعلقة بساعات العمل، والأجازات. - واجبات العمال، ومساءلتهم. - قوانين الترقيات. -تأمين بيئة العمل. - قوانين عمالة الأطفال. - العقوبات. -إنقضاء علاقة العمل والمستحقات.	- إدراج تلك الموضوعات ضمن محتوى مقرر خاص بالثقافة القانونية - عقد الندوات والمؤتمرات التي تسمح بالتواصل بين الطلبة ومؤسسات المجتمع ودعوة بعض الشخصيات ا البارزة من أساتذة القانون والعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة؛ لمناقشة قوانين العمل، بعض المشكلات التي يتعرض لها العامل،...وغيرها من الموضوعات المقترحة

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

المحور الرابع: قوانين مرتبطة بقضايا الواقع المعيش	-أهم مفردات القوانين التي تلامس حياة الفرد اليومية: -حقوق الملكية الفكرية. -الضمان الاجتماعي. -قانون الأحزاب، والانتخاب. - قوانين الأسرة. -أحكام القوانين التجارية. -يمكن اقتراح أي قضايا من الواقع المعيش نظرًا للتغيرات المجتمعية.	- استحداث وحدات ذات طابع خاص داخل كليات الجامعة مسئولة عن تنظيم ندوات توعوية ودعوة بعض الشخصيات البارزة، وخاصة المتخصصين من رجال القانون، رجال الفكر والسياسة والدين لمناقشتهم في قضايا ومشكلات المجتمع، ويمكن أن تعد المشاركة في هذه الندوات ضمن الأنشطة التي يقيم من خلالها الطلاب في مقرر الثقافة القانونية.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

١. إدريس، أحمد ماهر خليفة.(٢٠١٤). *الثقافة القانونية لدي طلاب الجامعات المصرية: دراسة حالة*(رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة).

٢. الحرون، منى محمد.(٢٠١٣). الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٣٧*، ٢٥٩-٣٠٥.

٣. السوداني، همت فرج.(٢٠٢٢). دور الثقافة القانونية فى تحقيق الأمن الاجتماعي لدى طالب الجامعة، مجلة كلية التربية ببنها. (١٣١)، ٥٦٥- ٥٩٤.

٤. السوداني، همت فرج.(٢٠٢٢). *دور الجامعة فى نشر الثقافة القانونية لطلابها كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي: رؤية مستقبلية*(رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها).

٥. السيد، محمد السيد محمد.(٢٠١١). *برنامج مقترح متعدد الوسائط في الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية العامة*(رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية).

٦. الشال، مها محمد.(٢٠٢٠). تأثير النمو الاقتصادي علي البطالة في مصر في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس*،٥١،(١)، ٥١٢ - ٥٧٤.

٧. الشرباصي، إلهام حلمى عبدالجليل أحمد.(٢٠٢٢). *المحددات الاجتماعية للثقافة القانونية للشباب فى مصر: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة المنصورة*(رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة المنصورة).

٨. الصقار، وجيه.(٢٠١٧، ديسمبر ١). *التوعية السلوكية والدينية والثقافية سلاح الطلاب شباب الجامعات يشن الحرب على التطرف*. الأهرام، (٤٧٨٤٢)، استرجعت في ١٦ يونيو ٢٠٢٤.
https://2u.pw/3QKS957G

٩. الفريحات، هناء محمود وقطيشات، أمل رياض. (٢٠١٥). العولمة: مفهومها وتحدياتها التربوية الداخلية والخارجية وسبل مواجهتها.*المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، ٤، (٢)، ٥١ - ٧٤.

١٠.الفضالي، مصطفى. (٢٠١٦). الوعي القانوني. *المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، (١٢)، ١٣٩-١٤٩.

١١.المرسي، نهلة فهمى محمود. (٢٠٢٢). *الثقافة القانونية الأعضاء هيئة التدريس بالجامعة :دراسة تحليلية*(رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الاسكندرية).

١٢.النحال، مهاب حسن.(٢٠٢٠).المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية فى ضوء التحولات الاستراتيجية فى المنطقة العربية بعد ٢٠١١. *مجلة السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف*، ٩ ، (٨)، ١٧٩ -١٩٣.

١٣.الهيئة العامة للاستعلامات.(٢٠٢١). *ثورة ٣٠ يونيو إرادة شعب*. متاح على الرابط:
https://2u.pw/9H5vi7t

١٤.إمام، إيمان محمد عبد الوارث (٢٠١٨). مقرر مقترح فى الثقافة القانونية قائم على المدونات الالكترونية لتنمية الوعي بالمسئولية المدنية المهنية لدى الطالبة المعلمة شعبة الجغرافيا، *الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*، (١٠١)، ٢٧٥- ٢٤٣.

١٥.بيتز، تشارلز.(٢٠١٥). *فكرة حقوق الانسان*. (شوقي جلال، مترجم). سلسلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب(٢٠١١).

١٦.جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥: *رؤية ورسالة وقيم جامعة الإسكندرية*.
https://alexu.edu.eg/index.php/vision-ar

١٧.جامعة قطر.(٢٠١٩). *استحداث مقرر الثقافة القانونية كمتطلب عام في جامعة قطر*.
https://2u.pw/SkSKCqNb available at 18-7-2024.

١٨.جبه، عمر عثمان على عمر(٢٠٢٣). التحولات المجتمعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وآثارها على السياسة التعليمية: دراسة تحليلة نقدية(رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة اسكندرية).

١٩.حسن، فاطمة عبد القادر و حوالة، سهير محمد أحمد (١٩٩٥). الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغير : دراسة ميدانية، *مجلة العلوم التربوية- جامعة القاهرة*، ٢ ،(١)، ٧٠-٩٣.

٢٠.روسو، جان جاك.(٢٠١٣). *أصل التفاوت بين الناس*.(عادل زعيتر، مترجم). مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة. (١٧٥٥).

٢١.رئيس جمهورية مصر العربية.(١٩٧٢). *قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢*
https://manshurat.org/node/68812

٢٢.سعيد، محمد السيد.(٢٠١٦). *الانتقال الديمقراطى المحتجز فى مصر*. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

٢٣.عاصم، نجوان أحمد.(٢٠٢٠). التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتأثيراتها على سمات الشخصية المصرية. *جامعة بني سويف المعهد القومي لعلوم المسنين*، (١)، ١-١٥.

٢٤.عديل، شيماء حسين وهبة، رشوان، أشرف محمد طه وحسن، منال موسى سعيد. (٢٠١٩). دور معلم المرحلة الثانوية في مواجهة مخاطر العولمة الثقافية: دراسة ميدانية بمحافظة الوادي الجديد. *المجلة العلمية لكلية التربية جامعة الوادي الجديد، (٢٩)*، ٣٢٨ – ٣٥٨.

٢٥.عوض، مها محمد عبد القادر.(٢٠٢٣). *وظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة وأثرها في ضبط القيم الاجتماعية في المجتمع المصري : دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة المنصورة*(دكتوراة، كلية الآداب جامعة المنصورة).

مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
https://mkmgt.journals.ekb.eg
المجلد (٩٠) يوليو ٢٠٢٤م

٢٦.فرج، فرج عبده. (٢٠٢١)، فاعلية وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتى فى التربية القانونية لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية. *مجلة البحث في التربية وعلم النفس*، ٣٦،(١)، ٤٤٥- ٤٩٦

٢٧.فياض، حسام الدين محمود،(٢٠١٨). *الضبط الاجتماعى – دراسة سوسيولوجية– تحليلية*. نحو علم اجتماع تنويري.القاهرة.

٢٨.لوك، جون.(١٩٥٩). *الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعى لجان جاك روسو*. (محمود شوقي الكيال، مترجم). مطابع شركة الإعلانات الشرقية.(١٦٨٨).

٢٩.محمود، دينا كمال الدين سيد.(٢٠٢٣).، تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *دراسات تربوية واجتماعية*، ٢٩ ، ١٦٠- ٢١٥.

٣٠.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.(٢٠١٩). *تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم دليل لواضعي السياسات*. ٢-٦٤.https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000368764

٣١.نافع، إبراهيم.(٢٠٠٢). *انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة*. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

٣٢.نبي، سربست.(٢٠٢٢). الحقوق الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي. *مجلة الآداب*، (١٤١)، ٢٣٦- ٢٦٠.

٣٣.هلال، علي الدين.(٢٠١٥).*عودة الدولة تطور النظام السياسى فى مصر بعد ٣٠ يونيو*. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

٣٤.هلال، علي الدين وحسن، مازن، ومجيب، مي.(٢٠١٣). *الصراع من أجل نظام سياسى جديد: مصر بعد الثورة*. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1.Abou Eleid, Taher. (2019). *Legal Culture in Egypt History, Present and future A need for modernization*. https://2u.pw/74JXpCU9

2.Al ibrahimy, Abdulrahman Khaled. (2021). Informal Methods of Social Control in Society, Their Types and Their Effectiveness in Reducing Crime. *Academic Journal of Research and Scientific Publishing*, *3*, (25),31-41.

3.Ashirova, Zhazira, Sydykova, Zukhra, Yerkekul, Zhansaya, Kuanyshbayeva, Zaure and Uristenbekova, Gulbanu. (2021). Problems of education of legal culture of students. *Cypriot Journal of Educational Sciences*, *16*, (6), 3124-3132.

4.Boymirzayeva, Rakhimakhon Khoshimjonovna. (2023). Issues of Developing the Legal Awareness and Legal Culture of Audiences in the Training System, *Peer Reviewed International Journal*, *20*, 62-65

5.Center for Civic Education. (2009). https://2u.pw/F0q7nwry. In 19/ 6/2024.

6.Center for Law, Society, and Justice (2009). https://2u.pw/8FXCGXqE. In 19/ 6/2024.

7.Costello, Barbara J. and Laub, John H. (2021). Annual Review of Criminology Social Control Theory: The Legacy of Travis Hirschi's Causes of Delinquency. https://2u.pw/NX1iD8x9

8.Gafurova, N. I. (2023). System of Formation of Legal Culture Among Student of Higher Education Institution. *Galaxy International Interdisciplinary Research Journal*, (GIIRJ), *11*, 389-393.

9.He, Yu, and Pan, Guangtang. (2016, January). *Study on the Path of Enhancing Students' Legal Awareness and Faith in Ideological and Political Theory Course*. 2nd International Conference on Economy, Management and Education Technology (ICEMET 2016), 1520- 1525.

10. Herklotz, Tanja.(2023). *Legal Cultures*. https://2u.pw/gL0RGARc

11.Khomutnikova, Elena A., Bryzgalova, Olga N., Luneva, Elena V. Bagretsov, Dmitry N. Berg, Lyudmila N. (2021). *Formation of Legal Culture of Student Youth*. European Publisher.

12. Koval, Daria, Sovhira, Svitlana, Masliuk, Ruslan and Mykolaiko, Volodymyr.(2021) Hierarchy of the concepts of "culture" and "legal culture". *Laplage em Revista*, *7*, (3),126-135

13.Kozhukhova, Madina, and Zhiyenbayev, Miras. (2018). Conceptualizing legal culture and legal awareness: meaning and structural components, *EDP Sciences*. 1-5.

14. Laskar, Manzoor Elahi.(2013). Summary of Social Contract Theory by Hobbes, Locke and Rousseau. *SSRN Electronic Journal* ,1-7, Available at: https://2u.pw/RQkqvPiR

15.Mamasharifovna, Nishanova Farida. (2021). Legal Culture and the main factors of its formation. *EPRA International Journal of Multidisciplinary Research (IJMR) - Peer Reviewed Journal*,*7*, (5), 187-190.

16.Malona, Svitlana, Besedina, Iryna, Prylypko, Viktoriya and Ostashova, Valeriia. (2023). The Role of Legal Education in Shaping the Legal Culture of the Future: Strategies and Prospects for Development. Futurity Education,*3*, 266–280.

17.Mateja ČEHULIĆ, (2021). Perspectives of Legal Culture: A Systematic Literature Review, *Revija za sociologiju | Croatian Sociological Review*, *51*, (2),257–283.

18.Nabiyevna, Nosirova Dilfuza. (2022, November 3). *Legal Education is the Basis of Legal Culture*. Theoretical aspects in the formation of pedagogical sciences, International scientific-online conference, 14-19. https://zenodo.org/records/7275871

19.New Brunswick, Public Legal Education and Information Service of New Brunswick (PLEIS-NB). (2018). Available at: https://2u.pw/ys7hlVGD

20.Njiri, Kenneth. (2020). *Definition of Law*. https://2u.pw/OyGXQj62

21. Nurmuhammad, Bannaev. (2019). Mechanisms of Legal environment and Legal Culture in studies in higher education institution. *European Journal of Research and Reflection in Educational Sciences*, *7*, (11), 210- 213.

22.The Office of Student Conflict Resolution, 2022.
https://oscr.umich.edu/statement#1. Available at 15-7-024

23.Togaybaeva, Aygulden Kadirovna. (2013). Pedagogical Conditions for Forming Legal Culture of Kazakhstan Students. *World Applied Sciences Journal*, *22*, (3), 415-419.

24.Ulfatdjanovna, Maxkamova Nadira. (2022). The role of legal culture in the development of modern society, Eurasian Journal of Humanities and Social Sciences, 5, 14-18.

25.University of Cambridge, Rules and legal compliance,
https://2u.pw/rwPs21j0 available at 18-7-2024

26.Vasyliuk, Tamara, and Polishchuk, Oksana. (2023). Legal Culture of Higher Education Students in the Context of European Integration of the Ukrainian Educational Space. *Viae Educationis: Studies of Education and Didactics*, *2*, 18-25.

27.Veldhuizen, Laurens van and Romein, Daan (2020). *Interactive teaching in legal education*. Working Paper 1. 2-11
https://www.kit.nl/wp-content/uploads/2020/07/working-paper1.pdf

28.Wang, Qiujun, Dong, Xiangyun, and Li, Yifang. (2020). *An Analysis of the Legal Culture Education of Ethnic Minorities in the Perspective of Anthropology*. International Conference on Education, Management, Business and Economics (ICEMBE 2020), 410-414. https://2u.pw/HQipgLnK

29.Zimmermann, Eduardo. (2016). Legal Culture and State Building: Liberal Constitutionalism and Droit Administratif in early Twentieth Century Argentina. *International Journal for the Semiotics of Law - Revue internationale de Sémiotique Juridique*, (29), 729-752.